أصول الرد على المخالفين

من حديث واحد لسيد المرسلين

وفيه الرد على القواعد المحدثة

لأبي زياد النوبي

محمد بن محمود آل يعقوب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الجلال، الموصوف بصفات الجمال، خلق الخلق وإليه المآل، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، أنزل الكتاب و لم يجعل له عوجا، ليستبين به الضلالُ من الهدى، ويزداد الذين اهتدوا هدى، ويحق القول على أهل التعاسة والشقا، وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله، أخرج الله به الناس من الظلمات والضلال، فأظهر به الحق بعد الأفول والاضمحلال، أوتي من الكلم الجوامع، ومن الآيات الروافع، صلى عليه الله وسلم ما جادت المدجنات الهوامع، وأضأت النجوم الروافع.

وبعد:

فإن الله رب العالمين خص نبيه الكريم محمدا صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن سائر خلقه من الأنبياء والمرسلين ومن دونهم بخصال كرام، منها أن اختصر له الكلام، فتجمع له المسائل الكثيرة، في الألفاظ اليسيرة، فمعه مفاتيح البيان البديعة، والمواعظ السنية البليغة، منَّ الله عليه بجوامع الكلم وفواتحه وخواتمه، فيختم على المعاني الكثيرة التي تضمنها اللفظ اليسير فلا يخرج منها شيء عن طالبه ومستنبطه؛ لعذوبة لفظه وجزالته، وذلك من أدلة نبوته، وأعلام رسالته، ليسهل على السامعين حفظه، ولا يشق عليهم تبليغه وحمله، وكل هذا من الحفظ الذي تكفّل الله به لهذا الدين كما قال المحققون من العلماء المتبعين.

قال الإمام أبو داود –رحمه الله-: "نظرت في الحديث المسند فإذا هو أربعة آلاف حديث، ثم نظرت فإذا مدار أربعة آلاف الحديث على أربعة أحاديث، حديثِ النعمان بن بشير: ((**الحلالُ بيّنٌ والحرامُ بيّن**))، وحديث عمر: ((**إنما الأعمال بالنيات**))، وحديث أبي هريرة: ((**إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين**...))

الحديث، وحديث: ((**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**))، قال: فكل حديث من هذه الأربعة ربع العلم"[١].

ونظم بعضهم:

عمدة الدين عندنا كلمات   أربع من كلام خـــير البريـــة
اتق الشبهات وازهد ودع ما   ليس يعـــنيك واعـــملن بنية

وقد اجتهد أهل العلم في جمع تلك الأحاديث الجوامع، وصنفوا في ذلك المصنفات، ونشروا حولها الشروحات، واستخرجوا منها المطولات، قال القاضي عياض –رحمه الله-: " وأما كلامه المعتاد، وفصاحته المعلومة، وجوامع كلمه، وحكمه المأثورة، فقد ألف الناس فيها الدواوين، وجمعت في ألفاظها ومعانيها الكتب، ومنها مالا يوازى فصاحة ولا يبارى بلاغة ... فجمع له بذلك صلى الله عليه وسلم قوة عارضة البادية وجزالتها، ونصاعة ألفاظ الحاضرة ورونق كلامها، إلى التأييد الإلهي الذى مدده الوحي الذى لا يحيط بعلمه بشر"[٢].

وكلامُهُ فَصلٌ مُبينٌ نَثْرُهُ   يسمُو عُقودَ الدُرِّ والْمَرْجانِ!
حُلوُ الكَلامِ إِذا تَكلَّم ناطِقاً   فَالحَقُّ ما فاهَت بِهِ الشّفَتانِ
ما كانَ يسردُ بَل يعدُّ كَلامهُ   عَدّاً لِيَعقلهُ ذَوو الأَذهانِ![٣]

[سبب كتابة هذا الجزء]

وقد كان يراودني من قديم جمع الأحاديث المنهجية من كلام سيد البرية، واستخراج الفوائد المنهجية لا سيما بعد أن كتبت جزء[٤] "**تصحيح مفاهيم الخلف بالكتاب والسنة**

١ ينظر قول أبي داود في طرح التثريب (٢/٥-٦)، وفي شرح السيوطي لسنن النسائي (٧/٢٤١).
٢ الشفا بحقوق المصطفى ص (١/٧٧).
٣ نونية الصرصري.

وآثار السلف"[٥] وتعرضت فيه لبعض الأحاديث وفوائدها، لكن حال بيني وبين ذلك قلة حيلتي وضعف قوتي، وقلة بضاعتي، فعمدت إلى الاستعانة بأحد شيوخي، فقلت: ما رأيك شيخنا بجمع الأحاديث المتعلقة بالمنهج واستخراج الفوائد منها؟.

فكان جوابه: ما رأيك أن تفعل أنت، وأراجع أنا؟.

فوقع ذلك في نفسي!

كما أني أردت ربط طلبة العلم السلفيين في ردودهم على المخالفين بنصوص كتاب رب العالمين، وسنة النبي الأمين، وعدم الاكتفاء بآثار الأئمة الماضين، ومن ثم تأملت في حديث "الخطيب"، فوجدت الحديث قد جمع أصول منهاج النبوة في الرد على المخالف، كما تضمن إبطال القواعد المحدثة التي أحدثها القوم في التعامل مع مخالفات أهل البدع[٦]، فاستعنت بالله عز وجل وبدأت بهذا الحديث[٧]، وسميته "**أصول الرد على المخالفين من حديث واحد لسيد المرسلين**".

[خطة البحث]

وقسمت الكتابة في هذا الجزء إلى: مقدمة، وثلاث فصول، وخاتمة.

فأما المقدمة فاشتملت على أهمية الموضوع، وسببه وخطته.

وأما الفصل الأول ففي ألفاظ الحديث ورواياته.

---

٤ نبه الدكتور بكر –رحمه الله– على أن كلمة (جزء) هي الاستعمال الصحيح لما يطلق عليه الناس اليوم (رسالة) وأن الرسالة لا تستخدم إلا فيما هو مرسل من شخص لآخر كما هو الحال في رسالة الشافعي في أصول الفقه فقد أرسلها لعبد الرحمن بن مهدي رحمة الله عليهم جميعا.

٥ كثير من مباحث هذا الجزء مختصرة من بحث (تصحيح مفاهيم الخلف ...) يسر الله خروجه بجوده وفضله.

٦ وأحسب أنه لو تأمل المتأملون في هذا الحديث لوجدوا فيه بطلان كل القواعد المحدثة، ولكن نحن بحاجة إلى غواص يغوص في بحر درر هذا الحديث العظيم ليستخرج منه الفوائد والدرر، فاللهم يسره بمنك وكرمك.

٧ ولعلها تكون سلسلة مباركة تخرج تبعا، فأسأل الله عز وجل التوفيق والإعانة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وأما الفصل الثاني: ففي أصول منهاج النبوة المستخرجة من الحديث في الرد على المخالف وهي:

أولا: وجوب الرد على المخالف.

ثانيا: وجوب الرد على المخالف ولو كان من أهل السنة.

ثالثا: الرد على المخالف وإن لم يقصد المخالفة.

رابعا: مشروعية الشدة على المخالف.

خامسا: مشروعية عقوبة أصحاب المخالفة، وتعزيرهم.

سادسا: مشروعية تعيين المخالف عند الرد عليه.

سابعا: تحديد وجه الخطأ وبيان الصواب.

وأما الفصل الثالث: ففي بيان ما اشتمل عليه الحديث من إبطال القواعد المحدثة التي أحدثها القطبيون والحركيون والحزبيون لتمرير باطلهم، والحفاظ على رموزهم، مثل:

أولا: بطلان قاعدة منهج الموازنات.

ثانيا: بطلان قاعدة اشتراط النصيحة قبل الرد.

ثالثا: بطلان قاعدة التعاون والمعذرة.

رابعا: بطلان قاعدة أسقطوا الأشخاص تسقط المنهاج.

خامسا: بطلان قاعدة نصحح ولا نجرح.

سادسا: بطلان قاعدة خذ الحق ودع الباطل.

سابعا: بطلان قاعدة حمل المجمل على المفصل في كلام العلماء.

ثم جاءت الخاتمة، في وجوب التمسك بالآثار السلفية وعدم الخروج عنها.

ألفاظ الحديث ورواياته

أخرج الإمام مسلم في صحيحه من حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فقدْ غوَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ قُلْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ**)) قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: ((فَقَدْ غَوِيَ))[8].

وفي مسند الإمام أحمد أيضا من حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَشَهَّدَ أَحَدُهُمَا فَقَالَ: مَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ قُمْ**))[9] وفيه أيضا بزيادة ((**قُلْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ**))[10].

وأخرجه أيضا أبو داود من حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ خَطِيبًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَالَ: ((**قُمْ أَوْ اذْهَبْ بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ**))[11].

وأخرجه النسائي أيضا من حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: تَشَهَّدَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا مَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ**))[12].

---

[8] صحيح مسلم رقم (١٤٨٣).

[9] مسند الإمام أحمد رقم (١٨٥٧٣).

[10] مسند الإمام أحمد رقم (١٨٢٤٧).

[11] سنن أبي داود رقم (٩٢٦).

[12] سنن النسائي رقم (٣٢٢٧).

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار من حديث عدي بن حاتم قال: خطب رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((**اسكت فبئس الخطيب أنت**)). ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((**قل: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ولا تقل: ومن يعصهما**))[١٣].

فهذه ألفاظ الحديث، وخلاصتها:

أن رجلا خطب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى. فقال له صلى الله عليه وسلم: **اسكت فبئس الخطيب أنت قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ولا تقل ومن يعصهما اذهب أو قم.**

وعليه فإليك الفوائد المنهجية المتعلقة بالرد على المخالف التي تضمنها هذا الحديث على وجازته، وهي على قسمين:

الأول: أصول منهاج النبوة في الرد على المخالف.

الثاني: بطلان القواعد المحدثة التي أحدثها الحزبيون والحركيون والقطبيون لتمرير باطلهم والحفاظ على رموزهم.

فنسأل الله عز وجل التوفيق والسداد والإعانة والرشاد؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

[١٣] معرفة السنن والآثار رقم (١٧٧٤).

أولا: أصول منهاج النبوة في الرد على المخالف

إن منهاج النبوة هو المنهاج الحق، والصراط المستقيم، والميزان القويم؛ إذ "هو الطريق الذي يحصل بها تحقيق المتابعة لما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم، فهو السير على طريقة الصحابة في اتباعهم للرسول صلى الله عليه وسلم، وهو سبيل المؤمنين الذين من خالفهم واتبع غير سبيلهم، ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا، قال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ النساء: ١١٥"[١٤]، وعليه فمن خالف هذا المنهاج ضل السبيل لا محالة، فمن خالفه ولو في أصل واحد من أصوله كان من الغاوين المنحرفين عن الصراط والدين، إما بتفريط أو إفراط، بغلو أو جفاء قال مخلد بن الحسين –رحمه الله-: "ما ندب الله العباد إلى شيء، إلا اعترض فيه إبليس بأمرين، ما يبالي بأيهما ظفر: إما غلو فيه، أو تقصير عنه"[١٥].

وإن من أصول منهاج النبوة: الرد على المخالف، والناس فيه طرفان ووسط:

طرف أفرط فيه فأطلقوا لألسنتهم العنان، وتكلموا في عباد الله بغير حجة ولا برهان، فحصل بذلك من الشر الجسيم ما حصل، ووقع به من الفساد العظيم ما وقع.

وطرف فرط فيه فعقلوا ألسنتهم، وسدوا آذانهم، وألقوا الغشاء على أعينهم، وفي الوقت ذاته سلوا سيوفهم على من تكلم فيه أو بحث في مطاويه!.

[١٤] دعائم منهاج النبوة ص (١٣،١٤) بتصرف يسير واختصار ط٢.

[١٥] انظر حلية الأولياء لأبي نعيم (٢٦٦/٨).

وأما الوسط فهم أسعد الناس حظا، وأعظمهم عقلا، وأعدلهم منهجا؛ فهم السائرون على منهاج النبوة، المتبعون لآثار السلف الصالح من هذه الأمة، فالتزموا أصول منهاج النبوة في الرد على المخالف، والتي هي أصول العدل والقسط، وقد أجمعت الطائفتان المنحرفتان –مع اختلافهما– على مخالفتها، وزعمت كل طائفة منهما أنها على الحق القويم، والصراط المستقيم.

وأما أصول منهاج النبوة في الرد على المخالف فإن التزامها هو الحق والعدل والقسط، ومجانبتها هي الضلال والظلم والحيف، وقد جمع هذه الأصول هذا الحديث العظيم، فمن ذلك:

١- وجوب الرد على المخالف.

٢- الرد على المخالف ولو كان من أهل السنة.

٣- الرد على المخالف وإن لم يقصد المخالفة.

٤- الرد على المخالف وإن اشتمل الرد على الشدة.

٥- جواز عقوبة أصحاب المخالفة.

٦- جواز تعيين المخالف عند الرد عليه.

إلى غير ذلك من الأصول التي ستتضح لك إن شاء الله.

وجوب الرد على المخالف

لقد دل الحديث على وجوب الرد على المخالف من فعله صلى الله عليه وسلم المحفوف بالقرائن الدالة على الوجوب من ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع كلام الرجل معترضا بشدة فقال: ((**اسكت فبئس الخطيب أنت**)) وما كان صلى الله عليه وسلم ليفعل ذلك مع رأفته ورحمته بالمؤمنين إلا لحق وجب وهو وجوب الرد على المخالف، فهذه القرينة التي انضمت لفعله صلى الله عليه وسلم تدل على الوجوب.

بيان ذلك وتقريره:

إن الرد على المخالف واجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ إذ الرد على المخالف من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأدلة على وجوبه أكثر من أن تحصى فمن ذلك:

قول الله عز وجل: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] وإن من أعظم المنكرات تلك البدع والمحدثات التي أحدثها المخالفون فوجب إنكارها، وإنكارها يكون بالرد عليها وعلى أصحابها قال العلامة السعدي –رحمه الله– في تفسيره لهذه الآية: "وليكن منكم أيها المؤمنون الذين مَنَّ الله عليهم بالإيمان والاعتصام بحبله {أمة} أي: جماعة {يدعون إلى الخير} وهو اسم جامع لكل ما يقرب إلى الله ويبعد من سخطه {ويأمرون بالمعروف} وهو ما عرف بالعقل والشرع حسنه {وينهون عن المنكر} وهو ما عرف بالشرع والعقل قبحه، وهذا إرشاد من الله للمؤمنين أن يكون منهم جماعة متصدية للدعوة إلى سبيله وإرشاد الخلق إلى دينه، ويدخل في ذلك العلماء المعلمون للدين، والوعاظ الذين يدعون أهل الأديان إلى الدخول في دين الإسلام، ويدعون المنحرفين إلى الاستقامة، والمجاهدون في سبيل الله، والمتصدون لتفقد أحوال الناس وإلزامهم بالشرع كالصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج وغير ذلك من شرائع الإسلام، وكتفقد المكاييل والموازين وتفقد أهل

الأسواق ومنعهم من الغش والمعاملات الباطلة، وكل هذه الأمور من فروض الكفايات كما تدل عليه الآية الكريمة".

فإنكار البدع والرد على أهلها الداعين إليها واجب عظيم بل هو سبيل الفلاح والنجاة ومن الأدلة على ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الأعراف: ١٦٤ – ١٦٦] فكان نهيهم عن السوء نجاة لهم من عذاب بئيس، فإنكار المنكر من أعظم واجبات الشريعة.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ الأنعام: ٥٥] قال العلامة الشيخ السعدي –رحمه الله– في تفسير هذه الآية: "أي: نوضحها ونبينها، ونميز بين طريق الهدى من الضلال، والغي والرشاد، ليهتدي بذلك المهتدون، ويتبين الحق الذي ينبغي سلوكه. {وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} الموصلة إلى سخط الله وعذابه، فإن سبيل المجرمين إذا استبانت واتضحت، أمكن اجتنابها، والبعد منها، بخلاف ما لو كانت مشتبهة ملتبسة، فإنه لا يحصل هذا المقصود الجليل"اهـ.

قلت: ولا يكون ذلك إلا بالرد على المخالف وبيان مخالفته وضلاله وانحرافه، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما هو معلوم.

ومن الأدلة أيضا في هذا الباب حديث السيدة عائشة –رضي الله عنها– قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا

يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧] قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**))[16].

قال الإمام النووي –رحمه الله-: "وفي هذا الحديث التحذير من مخالطة أهل الزيغ، وأهل البدع، ومن يتبع المشكلات للفتنة"[17].

قلت: ولا يتم حذرهم إلا ببيان حالهم، فكثير من الناس يسمع المخالفة والبدعة ولا يدري ولا ينتبه إلى كونهم بدعة ضلالة، والعامي من العمى فوجب على من يعلم حال هؤلاء أن يبينه للناس حتى يحذروهم كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم.

بل إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحرف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**))[18]، فكأن وظيفة هؤلاء الحملة لهذا الدين صيانته وحفظه من التحريف والتأويل الفاسد بالجهل المتقع فبيان حال المتصدرين لتعليم الناس الدين، والبلاغ عن رب العالمين واجب شرعي.

ومن الأدلة العملية ما روى الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((**كذب أبو السنابل**))[19].

قال الإمام ابن رجب –رحمه الله-: " وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول : (كذب فلان) ومن هذا « قول النبي صلى الله عليه وسلم : " كذب أبو

---

[16] أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٥٤٧)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٥).

وفي هذا الحديث فائدة منهجية تبطل قاعدة خبيثة من قواعد المنهج الأفيح المأربي العرعوري الحلبي ألا وهي قاعدة "لا أقبل الجرح في من أعرفه حتى أقف عليه بنفسي" وفي هذ الحديث بطلان هذه القاعدة وذلك من اختلاف الضمير ((**فإذا رأيت**)) بالإفراد ((**فاحذروهم**)) فعلق الرؤية بواحد، وعلق الحذر بالجميع، ولو كان الأمر كما قرروه لكان الضمير في جواب الشرط بالإفراد أيضا ((**فإذا رأيت فاحذرهم**)) فلما اختلف الضمير دل على أن خبر الثقة العدل الضابط بما رآه في هؤلاء مقبول ملزم، فتأمل والله يوفقني وإياك.

[17] شرح مسلم (١٦٥/١٦).

[18] رواه البيهقي في سننه رقم (١٩٤٥٢)، وصححه العلامة الألباني في مشكاة المصابيح (٢٤٨).

[19] أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٤٢٧٣).

السنابل " لما بلغه أنه أفتى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا تحل بوضع الحمل حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشر"[20]، قلت: وما كان للنبي صلى الله عليه وسلم - الذي ليس فيه شيء من فظاظة ولا غلظة- أن يقول هذه الكلمة الشديدة إلا لأمر واجب، وهو وجوب الرد على المخالف والمخطئ.

وأما الإجماع فقد نقله غير واحد من أهل العلم من ذلك:

شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني —رحمه الله- بعد أن ساق جملة من أصول السلف فقال: "واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع، وإذلالهم، وإخزائهم، وإبعادهم، وإقصائهم، والتباعد منهم ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلى الله بمجانبتهم ومهاجرتهم"[21].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية —رحمه الله—: "ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم **واجب باتفاق المسلمين**... إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية **باتفاق المسلمين**"[22].

قال ابن عبد البر —رحمه الله-: "وقد أجمعوا على أنه جائز تبيين حال الشاهد إذا سأل عنه الحاكم، وتبيين حال ناقل الحديث، وتبيين حال الخاطب إذا سئل عنه، وفي ذلك أوضح الدلائل على أن حديث الغيبة ليس على عمومه"[23].

قال النووي —رحمه الله-: "اعلم أن جرح الرواة جائز، **بل واجب بالاتفاق**؛ للضرورة الداعية لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ولرسوله وللمسلمين"[24].

---

[20] الفرق بين النصيحة والتعيير ص (٦).

[21] عقيدة السلف أصحاب الحديث ص (١٣٤).

[22] مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٣١).

[23] التمهيد (١١/٢٩٤).

وقال –رحمه الله-: "تحذير المسلمين من الشر، وذلك من وجوه: منها جرح المجروحين من الرواة، والشهود والمصنفين، **وذلك جائز بالإجماع**، بل واجب صونا للشريعة"[25].

قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله-:" **وقد أجمع العلماء** على جواز جرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتا "[26].

ومن الآثار في ذلك:

هذا عبد الله بن المبارك – رحمه الله – بين حال بعضهم أنه يكذب، فقال له بعض الصوفية: يا أبا عبد الرحمن تغتاب!، فقال: اسكت إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل "[27].

قال عبد الرحمن بن مهدي –رحمه الله-: "مررت مع سفيان برجل فقال: كذاب، والله لولا أنه **لا يحل لي أن أسكت** لسكت"[28].

وقال شيخ الإسلام – رحمه الله -: "قال بعضهم للإمام أحمد – رحمه الله –: إنه يثقل علي أن أقول: فلان كذا، وفلان كذا. فقال: إذا سكت أنت وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟!"[29].

وطلب عباد بن صهيب من شعبة أن يكف عن أبان بن أبي عياش فقال: "أنظرني ثلاثا. فجاءه بعد الثالثة فقال: يا عباد نظرت فيما قلت فرأيت أنه لا يحل لي السكوت عنه"[30].

---

٢٤ شرح مسلم (١ / ١٠٧).
٢٥ شرح مسلم (١٦ / ١٠٧).
٢٦ فتح الباري (٣ / ٢٥٩).
٢٧ انظر: الكفاية للخطيب ٤٥.
٢٨ المجروحين (١ / ٢٦).
٢٩ مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٣١).
٣٠ المجروحين (١ / ٢٦).

قال أبو صالح الفراء – رحمه الله –: "حكيت ليوسف بن أسباط عن وكيع شيئا من أمر الفتن، فقال: ذاك يشبه أستاذه – يعني: الحسن بن حي–، فقلت ليوسف: ما تخاف أن تكون هذه غيبة؟. فقال: لم يا أحمق؟! أنا خير لهؤلاء من آبائهم وأمهاتهم، أنا أنهى الناس أن يعملوا بما أحدثوا فتتبعهم أوزارهم، ومن أطراهم كان أضر عليهم"[٣١].

قال ابن طاهر المقدسي الحافظ: سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة يقول: "عرضت على السيف خمس مرات، لا يقال لي: ارجع عن مذهبك لكن يقال لي: اسكت عمن خالفك، فأقول: لا أسكت"[٣٢].

فتبين لك بالكتاب والسنة والإجماع وآثار السلف وجوب الرد على المخالف فعضَّ عليه بنواجذك وإياك وأهل التخذيل والتمييع؛ ففي السكوت عن المخالفين، وعدم الرد عليهم، مخالفة لسبيل المؤمنين، وانتهاج لنهج المفسدين، وتعطيل لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والغبن الفاحش: أن ترجح منزلة الكفة الفارغة بالسجلات الطائشة، على منزلة الكفة الراجحة بكلمة التوحيد الخالص والسنة الثابتة، وفيه مد رواق المخالفة في الاعتقاد، والأقوال، والأعمال، حيث تصير الأهواء على طرف البنان، وفي متناول كل لاقط.

وفي عدم الرد على أهل الأهواء فشو الشبهة، ومداخلتها للاعتقاد الحق، وفيه تحريك العقيدة الحق عن موضعها، ويظهر البطَّالون من أهل الأهواء في المجامع، وعلى درجات المنابر، ويقعدون للناس على طريق الجنة يقطعونهم.

---

[٣١] سير أعلام النبلاء (٧ / ٣٦٤).

ولعلم أهل السنة بهذه الحقيقة قال أحدهم وهو البقاعي: "والله الذي جلت قدرته وتعالت عظمته، لو أن لي سعة تقوم بما أريد لكنت أبذل مالا لمن ينبهني على خطئي، فكلما نبهني أحد على خطأ أعطيته دينارا، ولقد نبهني غير واحد على أشياء في فأصلحتها، وكنت أدعو لهم، وأثني عليهم، وأقول لهم هذا الكلام ترغيبا في المعاودة إلى الانتقاد والاجتهاد في الإسعاف بذلك والإسعاد"، مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السرور(١ / ١٠٤) بواسطة بداية الانحراف ونهايته ص: (٥٧).

[٣٢] الآداب الشرعية لابن مفلح (١/٢٠٧).

فلو ترك أهل الأهواء وهم عاكفون على أهواءهم، يحترفون الكيد لهذا الدين، بسطو عظيم، ولسان غليظ، بالمسخ والتحريف، والغمز والتبديل، وإن ترفقوا بصوغ عبارات لو عصرت: لتقاطرت منها الدعوة إلى غير سبيل المؤمنين، وهكذا في حالة زحف مؤلمة، وهجمة شرسة، ولا كحال اللعانين الصخابين، بل هم المضللون بترف المحابر على سطور الدفاتر، وألسنة غلاظ على أعواد المنابر.

لو ترك كل مخالف ومخالفته، وضال وضلالته، ومبتدع وبدعته، وفاسق وفسقه، لتجرع أهل القبلة منهم سموما قاتلة، وأهواء ضالة، وحياة قاتمة، خافضة للملة، رافعة لقتام الشبهة ودنس الشهوة، وحينئذ فلا تسأل عن تبدل الكفر بالإيمان، والبدعة بالسنة، والمعصية بالطاعة، والذلة بالعزة (ولفسد فينا أمر الكتاب كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا، بما وقع فيه من التبديل الذي لم يُنكر فيه على أهله)[٣٣]، "فإذا تزوج التكلم بالباطل، والسكوت عن الحق: تولد بينهما جهل الحق، وإضلال الخلق"[٣٤]، فنصير في جاهلية جهلاء وظلمة عمياء، نعوذ برب الأرض والسماء من كل فتنة وبلاء.

❁❁❁

[٣٣] بتصرف من الرد على المخالف للدكتور بكر بن أبي زيد، ص:٨١-٨٣، وما بين قوسين من مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/٢٣١).

[٣٤] من كلام ابن القيم في مختصر الصواعق، ص: ٤٧٥.

الرد على المخالف
ولو كان من أهل السنة

وفي هذ ا الحديث الرد على كل مخالف مخالفته حتى لو كان من أهل السنة فالحديث وإن لم يسم الرجل الخطيب إلا أنه معلوم كونه من الصحابة!، وما من دليل أو قرينة أو حاجة تدفعنا إلى القول أنه كان من المنافقين!، كما زعم ذلك بعض الجهال ممن لا عبرة بكلامه أصلا.

بيان ذلك وتقريره:

إن الخطأ مردود على كل أحد سُنِّيا كان أو بدعيا، من غير مجاملة ودون مداهنة، ولابد أن يعلم أن الزلات لم يسلم منها أحد بعد الأنبياء من أول الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم الناس، بل إلى يوم يبعث الناس، ولما كان ذلك كذلك فلابد أن يعلم أن الزلات لا تقبل من العالم مهما كانت مترلته، أو علت درجته، بل ترد عليه ويحذر الناس من العمل بها، فإن زلة العالِم يزل بها عالَم كما قال شيخ الإسلام –رحمه الله–: "احذروا زلة العالم؛ فإنه إذا زل: زل بزلته عالم"[٣٥].

بل إنها بداية هدم الإسلام، قال زياد بن حدير: "قال لي عمر: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟. قلت: لا. قال: يهدمه زلة عالم وجدال منافق بالكتاب وحكم الأئمة المضلين"[٣٦].

قال الشاطبي –رحمه الله–: "قد حذر السلف الصالح من زلة العالم وجعلوها من الأمور التي تهدم الدين؛ فإنه ربما ظهرت فتطير في الناس كل مطار فيعدونها دينا وهي ضد الدين، فتكون الزلة حجة في الدين"[٣٧].

---

[٣٥] مجموع الفتاوى (٢٠ / ٢٧٤).

[٣٦] سنن الدارمي رقم: (٢١٤).

[٣٧] الاعتصام (٢ / ٣٤٩).

فينبغي بيانها وردها، وفي الوقت ذاته وفي الزمان عينه لا يسقط صاحبها بل نصحه أحسن، ويكون بالتي هي أحسن.

قال شيخ الإسلام – رحمه الله –: "ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا ولهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة، وهذا باب واسع لا يحصى، مع أن ذلك لا يغض من أقدارهم ولا يسوغ اتباعهم فيها "[٣٨].

فكل من أخطأ في دين الله رد عليه خطؤه، غير أن هناك فروقا بين الرد على أهل البدعة، والرد على أهل السنة، قال الإمام البربهاري –رحمه الله –: "واعلم أن الخروج عن الطريق على وجهين: أما أحدهما فرجل قد زل عن الطريق وهو لا يريد إلا الخير، فلا يقتدى بزلله...، ورجل عاند الحق وخالف من كان قبله من المتقين فهو ضال مضل، شيطان مريد في هذه الأمة حقيق على من يعرفه أن يحذر الناس منه ويبين لهم قصته، لئلا يقع في بدعته أحد فيهلك"[٣٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله-: "ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في الرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة، وإن كان المخطئ المجتهد مغفورا له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده، فبيان القول والعمل الذي يدل عليه الكتاب والسنة واجب؛ وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله، ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له؛ فإن الله غفر له خطأه، بل يجب –لما فيه من الإيمان والتقوى– موالاته ومحبته والقيام بما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك"[٤٠].

وقال –رحمه الله-: "وسبب الفرق بين أهل العلم، وأهل الأهواء مع وجود الاختلاف في قول كل منهما أن العالم قد فعل ما أمر به من حسن القصد والاجتهاد، وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله... فإذا اعتقد العالم اعتقادين متناقضين في

---

[٣٨] الفتاوى الكبرى (٣ / ١٧٨).

[٣٩] شرح السنة، ص: ٢٧.

[٤٠] مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٣٣).

قضية أو قضيتين مع قصده الحق واتباعه من الكتاب والحكمة عذر بما لم يعلمه وهو الخطأ المرفوع عنه"[٤١].

قال العلامة الشيخ الجليل ربيع بن هادي المدخلي: "الحق أن كل مبتدع ليس بعالم، كما قال غير واحد من علماء السنة أن أهل البدع غير علماء، أما علماء السنة فلا نعتقد فيهم العصمة أبدا، من عهد الصحابة إلى قيام الساعة، العصمة خاصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام عصمهم الله فيما يبلغونه لأممهم، ومن عداهم معرضون للأخطاء، فمن اجتهد منهم فأصاب فله أجران، ومن اجتهد منهم فأخطأ فله أجر واحد.

ومن هذا المنطلق نتعامل مع علماء السنة الذين نعرف صدقهم وإخلاصهم والتزامهم بدين الله الحق ومنهجه الصحيح، فإذا أخطأ أحد منهم فلا يجوز لنا نأخذ بخطئه أبدا، ويجب أن نبين للناس أن هذا خطأ، مع احترامنا لهذا، إن كان حيا نصحناه وبينا له أن هذا خطأ، وإن كان بعيدا لا نستطيع الوصول إليه أو ميتا فنستغفر له، ونعتقد أن له أجرا في هذا الخطأ؛ لأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال هذا: "**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران**" يعني أجر اجتهاده وأجر إصابته "**وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**" يعني أجر اجتهاده ويعذر في خطئه، فالأجر الذي يحصل عليه في مقابل اجتهاده، أما الخطأ فليس مقابله إلا أن يعذره الله – تبارك وتعالى –، ونحن موقفنا من هذا الخطأ ألا نتبناه أبدا مهما كان قائله مهما عظم، مهم كبر، مهما كانت مترلته، لا يجوز لنا بحال أن نتابعه في هذا الخطأ ولا أن نقول: إنه ليس بخطأ، أبدا"[٤٢].

ويقول –حفظه الله–: "أنا أحترم السلف جميعا، ولا انتقص أحدا منهم والحمد لله ما نرد إلا على أهل البدع فقط، وأما السلف الذي عرفوا بالإخلاص والصدق والدين حتى لو أخطئوا نعتبرهم مأجورين في خطئهم "**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران،**

---

[٤١] القواعد النورانية، ص: ١٥١.

[٤٢] مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (١٤ / ١٨٢).

وإذا احكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر" فإذا عرف الإنسان بالتقوى والصلاح والصدق في البحث عن الحق ثم أخطأ هذا مأجور، **ويبين خطؤه بأدب**"[٤٣].

فمن الفروق في ذلك:

* أن أهل البدع يرد عليهم ويقصد به –أي: الرد– التنفير عنهم وعن بدعهم، فلا تذكر لهم حسنة[٤٤] أما أهل السنة فإنما يحذر من خطئهم ولا ينفر عنهم بل تحفظ مكانتهم، وقد خطب عمار بن ياسر في أهل العراق قبل وقعة الجمل ليكفهم عن الخروج مع أم المؤمنين من غير إسقاطها فقال: "والله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة، لكن الله ابتلاكم ليعلم إياه تطيعون أم هي؟!"[٤٥].

* وأن أهل البدع يجب هجرهم وحفظ النفس من مخالطتهم بأي صورة كانت، أما أهل السنة فلا يُنبذون ولا يُهجرون بل يناصحون وتحفظ منزلتهم.

قال الشيخ العلامة ربيع بن هادي –حفظه الله–: "فأهل الحق هؤلاء الذين نعرف منهم الصدق والإخلاص، ونعرف أنهم راجعون إلى الحق، هؤلاء ولو أخطأ الواحد منهم فله عندنا منزلة ولا يضره ذلك، أما أهل الأهواء فلا"[٤٦].

قال العلامة الفوزان –حفظه الله–: "وأما إذا كان المردود عليه من أهل السنة والجماعة، فإن الرد يكون بأدب وينبه على أغلاطه التي تكون في مسائل الفقه ومسائل الاستنباط والاجتهاد، فنقول فلان أخطأ في كذا والصواب كذا، بالدليل –غفر الله له–، وهذا اجتهاده، وهكذا، كما كانت الردود بين الفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرهم، وهذا لا يقدح في مكانتهم العلمية إذا كان من أهل السنة والجماعة.

---

[٤٣] المصدر السابق (١٤ / ٢٧٥).

[٤٤] وسيأتي الكلام عن منهج الموازنات – إن شاء الله – .

[٤٥] فتح الباري (٧ / ١٠٦).

[٤٦] مجموع الشيخ ربيع (١٤ / ٢٧٥).

وأهل السنة والجماعة ليسوا معصومين، عندهم أخطاء، وقد يفوت الاعتـــذار عنـــه؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجـــران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد**"، هذا في مسائل الفقه.

أما إذا كان في مسائل العقيدة فإنه لا يجوز لنا أن نمدح المضللين والمخالفين لأهل السنة والجماعة من معتزلة، وجهمية، وزنادقة، وملاحدة وأناس مشبوهين في هذا العصر ومـــا أكثرهم"[٤٧].

إن من لا يدرك هذا الفرق العظيم والأصل القويم: فإما أن يقع في اتهام علماء السنة وفقهاء الملة بالكيل بمكيالين واللعب على الحبلين؛ لأنه يرى فروقا بين طريقة ردهم على أناس أخطئوا، وبين طريقتهم في الرد على غيرهم وقد أخطئوا[٤٨]، وإما أن يقع في أهل السنة هجرا وتبديعا، فبهذا التفريق وذاك التميز تستقيم الأمور، ولا تلتبس الدروب، فلترعه ولتحفظه من بعد أن تفهمه!.

---

[٤٧] الأجوبة المفيدة، ص: ٥٦.

[٤٨] وبذا تدفع الشبهة الدائمة الهزيلة لأهل البدعة: لماذا لا تبدعون النووي والحافظ ابن حجر ولهما أخطاء. ولقد فند أهل العلم هذه الشبهة تفنيدا وليس هذا موطن نقل كلامهم، وإنما يكتفى بما مر ذكره من أصول وقواعد، كذلك تعلل بعضهم لماذا لم تبدعوا بكر بن أبي زيد وقد دافع عن سيد قطب؟ فلا شك أن الدكتور بكر ليس كغيره فله دفاعات عن السنة وردود عن المخالفين وله كتب تدل على ذلك وإن أخطأ – رحمه الله في دفاعه عن سيد قطب وخطؤه هذا غير مقبول بل مردود ونقول أخطأ الشيخ – رحمه الله – في هذا الدفاع ولكنه ليس على أصول سيد، لذلك يفرق أهل العلم بين الرد على الدكتور بكر وبين غيره من أهل البدعة ممن يعتبر سيد مجددا ومنهجه هو المنهج، فانتبه.

الرد على المخالف ولو كان لا يقصد المخالفة

وفي هذا الحديث العظيم وجوب الرد على المخالف ولو كان لا يقصد المخالفة، وذلك أن الصحابي لا يمكن بحال من الأحوال أن يقصد الشرك بل إنك لو سألته لقال لك: ما اتبعت النبي صلى الله عليه وسلم إلا فرارا من الشرك ومع ذلك رد عليه النبي صلى الله عليه وسلم خطأه و لم يعتذر له بأنه لا يقصد.

بيان ذلك وتقريره:

إن الحكم على الكلام إنما يكون على ظاهره كان قائله من كان[٤٩]، وكان قصده ما كان، فمقصده بينه وبين ربه هو سبحانه أعلم بقصده، كما قال الصحابي: "ما شاء الله وشئت"، فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم قائلا: ((**أجعلتني لله ندا قل ما شاء الله وحده**))[٥٠] ولا يشك عاقل أن الصحابي ما أراد الشرك وإلا ما اتبع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ما كان من قصده الحسن غير أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبر به ورد قوله و لم يكفره أو يحكم عليه بالشرك.

---

٤٩ ولا يلزم كذلك التثبت عند الحكم على الكلام، وإنما الخطأ يرد ويصحح ويصوب؛ فيحكم على الكلام بظاهره، وأما التثبت فإنما مورده عند تتريل الحكم على الشخص، فانتبه لهذا الضابط المهم؛ فكثير من الناس إذا حكم عالم على كلام بأنه خطأ يفزع مبادرا ومستنكرا، وهل تثبت قبل أن يحكم؟. فنقول: يتثبت من ماذا؟ الكلام الخطأ يرد ويبين ما اشتمل عليه من الخطأ! فالحكم على الكلام شيء، والحكم على صاحبه شيء آخر، ومورد التثبت إذا تجاوز الحكمُ الكلامَ إلى الأشخاص، ولذا قال رب العالمين: "أن تصيبوا قوما بجهالة"، ثم إن التثبت مرده مجيء الخبر على لسان فاسق، ومفهوم الشرط يجيب إعماله، فإن جاء عدل ضابط بنبإ فيقبل، إذ خبر الثقة مقبول.

٥٠ صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٩).

ومن الأدلة في ذلك أيضا حديث الرجل الذي فقد دابته فلما وجدها قال: ((**اللهم أنت عبدي وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح**))[51] فترى النبي صلى الله عليه وسلم قال أخطأ لكنه لم يرتب على الخطأ حكما لانتفاء قصد اللفظ.

فمهما كان القصد حسنا، والنية سليمة، فيبقى الخطأ خطأ، والغلط غلطا، ويلزم حينها التصويب والتصحيح والإفصاح عن ذلك والتصريح، وهذا هو المنهج الصحيح.

قال الفاروق عمر بن الخطاب –رضوان الله عليه–: "إن أناسا كانوا يُؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه على سريرته، ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه و لم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة"[52].

فلم يعتبر عمر رضي الله عنه بسريرته؛ إذ عِلمُ ما في القلوب غيبٌ لا يعلمه إلا علام الغيوب، وإنما انصرف حكمه على ظاهر قوله وفعله، وإن قال بلسانه عما في قلبه ما قال.

إن من لم يدرك هذا الفرق مرر كثيرا من البدع والأخطاء ووقع به الفساد والبلاء وعم به الوباء، ومنع من الرد وبيان الأخطاء، بحجة أن قصد أصحابها حسن ونيتهم سليمة فتحصل فتن جسيمة! والله الحافظ من كل فتنة وخيمة.

[51] صحيح مسلم رقم: (٤٩٣٢).

[52] صحيح البخاري رقم: (٢٤٤٧).

الرد على المخالف
وإن اشتمل الرد على الشدة

وفي هذا الحديث مشروعية الشدة في الرد على المخالف، وذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((**بئس الخطيب أنت**)) وهذه شدة من النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكر إذ هي في موضعها.

بيان ذلك وتقريره:

إن الشدة على المخالف أصل من أصول منهاج النبوة، بل إن إهانة أهل البدعة والشدة عليهم مقصد من مقاصد الشريعة، وأصل من الأصول المقررة عند أهل السنة والجماعة، فقد قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ ﴾ [المجادلة: ٢٠] والآية عامة في كل المحادين لشرع الله، فيدخل في جملتهم أهل البدع[٥٣]، وعن أيوب، قال: " كان أبو قلابة إذا قرأ هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ الأعراف: ١٥٢، قال يقول أبو قلابة: "فهذا جزاء كل مفتر إلى يوم القيامة أن يذله الله"[٥٤] وإذا كان ذليلا مهانا عند الله فيجب إهانة من أهانه الله، قال عمر رضي الله عنه في وجوب إهانة من أهانه الله: "لا أكرمهم إذ أهانهم الله، ولا أعزهم إذ أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله"[٥٥]، وإن كان الكلام في

[٥٣] والكلام هنا على رؤوس أهل البدع والمعاندين منهم ومن خرج عن دائرة النصح إلى المكابرة، أما الجهلاء ومن أراد الحق فأخطأه فهؤلاء يترفق بهم ويبين لهم الحق ما داموا في حيز النصح إلا أن يظهر منهم العناد واتباع الهوى فعندئذ تجب الشدة عليهم لذلك فإن هناك فرقا بين مقام التحذير ومقام الدعوة، فمقام التحذير مقام شدة وتنفير، ومقام الدعوة يكون بإقامة الحجة ورجاء الهداية، وقد بينت ذلك بحول الله وقوته- في جزء "تصحيح بعض المفاهيم".

[٥٤] أصول الاعتقاد للالكائي (٢٨٨).

[٥٥] أخرجه البيهقي (١٠ / ١٢٧)، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢٦٣٠).

أهل الكتاب إلا أن المقصد من إيراد قول عمر رضي الله عنه أنه علق إهانتهم وإذلالهم وإقصاأهم على أن الله قد أذلهم وأهانهم وأقصاهم فيجب إهانة من أهانه الله.

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن كل من خالف أمره أنه مضروب عليه الذل والصغار: ((**جعل الذل والصغار على من خالف أمري**))[٥٦]، فكل من خالف أمره صلى الله عليه وسلم فهو من أهل الذل ومن أهل الصغار -كل بحسبه-، ولا شك أن أهل البدع لهم من ذلك كبير حظ.

و"لقد كان السلف الصالح يمتازون بمعاملتهم لأهل البدع بالشدة والقسوة، وكانوا يعدُّون هذه الشدة على أهل الأهواء والبدع من المناقب والممادح التي يمدح بها الرجل عند ذكره، فكم من إمام في السنة قد قيل في ترجمته مدحا له كان شديدا في السنة، أو كان شديدا على أهل الأهواء والبدع، وما كان باعثهم على هذه الشدة إلا الغيرة والحمية لهذا الدين، والنصيحة لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، ولكن -والله المستعان- قد انقلبت هذه الموازين، وتغيرت هذه المفاهيم فأصبح اللين والموادعة لأهل البدع هي المطلوبة، بل هي الواجبة والممدوحة، وأصبحت الشدّة على أهل البدع يمتاز بها أُناس معيّنون قليلون، وأهل زماننا لهم عائبون، ولو أن أهل العلم وطلابه ابتدروا تلك البدع وأهلها بالشدّة والنهر والنبذ والطرد، لاجتثت تلك البدع من جذورها ولتوقف مدّها، ولبقيت ديارنا طاهرةً تُعمر بالسنّة وأهلها"[٥٧].

فانظر إلى شدة النبي صلى الله عليه وسلم على الخوارج إذ يقول فيهم: ((**كلاب أهل النار – شر قتلى تحت أديم السماء – قاتلوهم فإن قتلهم لمن قتلهم أجر عند الله**))[٥٨].

ويقول صلى الله عليه وسلم في القدرية: ((**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**))[٥٩].

---

[٥٦] مسند أحمد (٥١١٤)، وصححه الشيخ لألباني في الجامع (٥١٤٢).

[٥٧] بتصرف من إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء، ص: ٣٢.

[٥٨] أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢١١٣٠)، وابن ماجه في سننه برقم (١٧٢)، وحسنه العلامة الألباني.

[٥٩] أخرجه أبو داود في سننه (٤٦٩١)، وحسنه العلامة الألباني.

وقد كان هذا منهج السلف فقد كان سمرة بن جندب –رضي الله عنه–: شديدا على الخوارج، فكانوا يطعنون عليه[٦٠]، وما صده طعنهم فيه عن هذه الشدة.

وقال ابن القيم – رحمه الله –: "كان ابن عباس – رضي الله عنهما – شديدا على القدرية، وكذلك الصحابة"[٦١].

ورأى أبو قلابة –رحمه الله– رجلا من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة فقال له: "مالَك ولهذا الهزء الهزء؟!"[٦٢].

وكان طاووس يطوف بالبيت فلقيه معبد الجهني فقال له طاووس: أنت معبد؟ قال: نعم. فالتفت إليهم طاووس وقال: هذا معبد فأهينوه[٦٣].

وقال الإمام أحمد – رحمه الله –: "إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام؛ فإنه كان شديدا على المبتدعة "فكان محنة بشدته على أهل البدع"[٦٤].

قال الإمام مالك –رحمه الله–: "لا تسلم على أهل الأهواء، ولا تجالسهم إلا أن تغلظ عليهم، ولا يعاد مريضهم، ولا تحدث عنهم الأحاديث"[٦٥].

قال البيهقي –رحمه الله–: "كان الشافعي –رحمه الله– شديدا على أهل الإلحاد وأهل البدع مجاهرا ببغضهم وهجرهم"[٦٦].

قال الإمام الأوزاعي –رحمه الله–: "كانت أسلافكم تشتد عليهم ألسنتهم، وتشمئز منهم قلوبهم، ويحذرون الناس بدعتهم"[٦٧].

---

٦٠ الإصابة (٣ / ١٣٠).
٦١ شفاء العليل ص: ٦٠.
٦٢ الإبانة الكبرى لابن بطة (٢ / ٨٩١).
٦٣ شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢ / ٦٣٨).
٦٤ سير أعلام النبلاء (٧ / ٤٥٠).
٦٥ الجامع لابن أبي زيد القيرواني ص: ١٢٥.
٦٦ مناقب الشافعي (١ / ٤٦٩).

قال أبو عثمان الصابوني –رحمه الله-: "واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع، وإذلالهم، وإخزائهم، وإبعادهم، وإقصائهم، والتباعد عنهم، ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم والتقرب إلى الله بمجانبتهم ومهاجرتهم"[٦٨].

قال الشيخ بكر أبو زيد –رحمه الله-: "وقد كان السلف رحمهم الله يحتسبون الاستخفاف بهم وتحقيرهم ورفض المبتدع وبدعته"[٦٩].

والآثار في ذلك أكثر من أن يشملها كتيب كهذا، فتضافر هذه الأقوال إنما كانت لعظم المصلحة المترتبة على الشدة على أهل البدع، وعظم المفسدة المتخلفة من تعظيمهم والثناء عليهم أو الرفق بهم، وما علم عن أهل السنة في زمن من الأزمان الترفق بأهل البدعة قط، بل كانوا يعدون التبسم في وجههم استخفافا بما أنزل الله على رسوله، قال الفضيل بن عياض –رحمه الله-: "من عظم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام، ومن تبسم في وجه مبتدع فقد استخف بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم"[٧٠].

قال إبراهيم بن ميسرة –رحمه الله-: "من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام "[٧١].

وقال الشاطبي –رحمه الله-:" فإن توقير صاحب البدعة مظنّةٌ لمفسدتين تعودان على الإسلام بالهدم:

إحداهما: التفات الجهال والعامة إلى ذلك التوقير، فيعتقدون في المبتدع أنّه أفضل الناس، وأن ما هو عليه خير مما عليه غيره، فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنّة على سنّتهم.

---

٦٧ البدع لابن وضاح ص: ٧.

٦٨ عقيد السلف وأصحاب الحديث ص: ١٣٤.

٦٩ حلية طالب العلم، ص: ٢٩. قلت: كذلك أهل السنة يحتسبون الكلام في سيد قطب وبيان بدعه وضلالاته وانحرافاته، والتشهير بمن دافع عنه أو ادعى أن منهجه هو منهج التجديد!.

٧٠ شرح السنة للبربهاري، ص: ١٣٩.

٧١ شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١ / ١٣٩).

والثانية: أنّه إذا وُقِّرَ من أجل بدعته صار ذلك كالحادي المحرض له على إنشاء الابتــداع في كل شيء.

وعلى كل حــال فتحيا البــدع وتموت السنن، وهو هدم الإسلام بعينه"[٧٢].

يبين ذلك تلك الواقعة التي توضح خطر التغرير بأهل البدع فتأملها مليا، قال أبو الوليد الباجي –رحمه الله–: "لقد أخبرني أبو ذر الهروي –وكان يميل إلى مذهبــه الأشــعري– فسألته: من أين لك هذا؟.

قال: كنت ماشيا مع أبي الحسن الدارقطني فلقينا القاضي أبا بكــر بــن الطيــب – الأشعري –، فالتزمه الدارقطني، وقبل وجهه وعينيه، فلما افترقا قلت: من هــذا الــذي صنعت به ما لم أعتقد أنك تصنعه وأنت إمام وقتك؟.

فقال: هذا إمام المسلمين، والذاب عن الدين، القاضي أبو بكر بن الطيب فمن ذلــك الوقت تكررت إليه فاقتديت بمذهبه"[٧٣].

لأجل هذا ولكثير غيره كان لزاما على أهل الحق والعرفان الشدة على أهل البدعة والضلال والبهتان، حفظا لدين ورعاية للشريعة، والله المستعان.

٧٢ الاعتصام للشاطبي (١/١١٤).

٧٣ تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٠٤).

مشروعية عقوبة المخالف

وفي الحديث مشروعية عقوبة المخالف ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم عاقب الخطيب بطرده فقال: ((**قم أو اذهب**)) ويدخل في ذلك سجنهم، ونفيهم، وضربهم، ومنعهم من المنابر وما يدخل في معنى التعزير؛ إذ الحديث دل على مشروعية التعزير بإسكاته وطرده.

بيان ذلك وتقريره:

إن عقوبة أهل البدع مقصد من مقاصد الشريعة وذلك ليحصل بهذه العقوبة الزجر عن البدعة للمبتدع ولغيره لما يرى ما وقع على المخالف من العقوبة فيتزجر عن هذه المخالفة وتلك البدعة، وقد أمر صلى الله عليه وسلم بقتال الخوارج فقال: ((**قاتلوهم فإن لمن قتلهم أجر عند الله**))[٧٤]، وكذلك ما ورد من معاقبة القدرية بهجرهم أحياء وأمواتا فقال: ((**إن مرضوا فلا تعودهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**))[٧٥]، وفي قصة كعب بن مالك أوضح دلالة، وإن كانت مخالفته معصية وليست بدعة[٧٦]، فما بالك بأصحاب البدع والشبهات.

ولقد عاقب عمر رضوان الله عليه صبيغا بل جمع عليه من العقوبات أربعا: الضرب، والسجن، والهجر، والنفي، فعن نافع مولى عبد الله، أن صبيغا جعل يسأل عن أشياء من القرآن في أجناد المسلمين حتى قدم مصر، فبعث به عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فلما أتاه الرسول بالكتاب فقرأه فقال: أين الرجل؟ فقال: في الرحل، قال عمر: أبصر أن يكون ذهب فتصيبك مني به العقوبة الموجعة، فأتاه به، فقال عمر: تسأل محدثة، ضع عن رأسك. فوضع عن رأسه فإذا له وفيرة، فقال: لو وجدتك محلوقا لضربت

---

[٧٤] سبق تخريجه وهو حديث حسن.

[٧٥] سبق وهو حديث حسن.

[٧٦] أي معصية التخلف عن الجهاد، و لم تكن مخالفته بدعة ابتدعها رضوان الله عليه.

الذي فيه عيناك، فأرسل عمر إلى رطائب من جريد، فضربه بها حتى ترك ظهره دبرة، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد له، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود له، قال: فقال صبيغ: إن كنت تريد قتلي، فاقتلني قتلا جميلا، وإن كنت تريد أن تداويني، فقد والله برأت، فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن لا يجالسه أحد من المسلمين، قال: فلو جلس إلينا ونحن مائة لتفرقنا عنه، فاشتد ذلك على الرجل، فكتب أبو موسى إلى عمر: أن قد حسنت توبته، فكتب عمر: أن ائذن للناس بمجالسته[٧٧].

وكتب عامل لعمر: "إن ههنا قوما يجتمعون فيدعون للمسلمين وللأمير، فكتب إليه عمر أقبل بهم معك فأقبل، وقال عمر للبواب أعد سوطا، فلما دخلوا على عمر علا أميرهم ضربا بالسوط"[٧٨].

كذلك ما روي من ضرب عمر رضوان الله عليه للرجبيين الذين كانوا يصومون رجب كله.

وهذا علي رضوان الله عليه خرج يوما إلى مسجد الكوفة ورجل يقص حوله ناس كثير، فضربه بالدرة"[٧٩].

وأتي عمر بن عبد العزيز برجل يسب عثمان رضي الله عنه فجلده ثلاثين سوطا، وضرب آخر عشرة أسواط لسبه عثمان رضي الله عنه فلم يزل يسبه حتى ضربه سبعين سوطا[٨٠].

قال الإمام مالك –رحمه الله-: "من قال القرآن مخلوق يوجع ضربا ويحبس حتى يموت"[٨١].

---

٧٧ سنن الدارمي (١٥٣)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٣٣٩).

٧٨ البدع والنهي عنها ص (١٩).

٧٩ البدع والنهي عنها ص (١٦).

٨٠ شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٢٦٥/٤).

٨١ الشريعة للأجري ص (٧٩).

وقال الشافعي –رحمه الله-: "حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالنعال والجريد ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ الكلام"[٨٢].

قال عبد الله بن أحمد-رحمهما الله-: "سألت أبي عن رجل ابتدع بدعة يدعو إليه، وله دعاة عليها، هل ترى أن يحبس؟. قال: نعم أرى أن يحبس وتكف بدعته عن المسلمين"[٨٣].

قال المروزي –رحمه الله-: "قلت لأحمد: استعرت كتابا فيه أشياء رديئة، ترى أن أخرقه أو أحرقه؟ قال: نعم"[٨٤].

قال شيخ الإسلام – رحمه الله –: "ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظم كتبهم، أو عرف بمساندهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولوها إلا جاهل أو منافق؛ بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان على الخلق من المشايخ والعلماء، والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادا، ويصدون عن سبيل الله"[٨٥].

والآثار والأدلة أكثر من أن تحصى وهو أمر لم أرده وإنما أردت بيان أن ذلك من منهج السلف رضي الله عنهم في معاملتهم لأهل البدع والله الموفق.

---

٨٢ انظر شرح السنة للبغوي (١/٢١٨).

٨٣ مسائل الإمام أحمد ص (٤٣٩).

٨٤ الطرق الحكمية لابن القيم ص (٣٩٩) المكتبة الشاملة.

٨٥ مجموع الفتاوى (٢ / ١٣٢).

مشروعية تعيين المخالف عند الرد عليه

وفي الحديث مشروعية تعيين المخالف وبيان حاله بما يعرف به فيجتنب من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((**بئس الخطيب أنت**)) وهذا تعيين للرجل والتعيين يكون بالتسمية والوصف الكاشف والإشارة؛ فالتعيين في اللغة: مصدر عين تقول: عينت الشيء تعيينا إذا خصصته من بين أمثاله. قال الجوهري: "تعيين الشيء تخصيصه من الجملة وعينت النية في الصوم إذا نويت صوما معينا"[٨٦].

وفي الاصطلاح: جعل الشيء متميزا عن غيره، بحيث لا يشاركه سواه[٨٧].

والتعيين ضد الإبهام، والإبهام هو: مصدر أبهم الخبر إذا لم يتبينه. وطريق مبهم إذا كان خفيا لا يستبين. وكلام مبهم لا يعرف له وجه يؤتى منه. وباب مبهم مغلق لا يستهدى لفتحه[٨٨].

بيان ذلك وتقريره:

إن من منهاج النبوة في الرد على المخالف تعيينه وقد كان التعيين بالتسمية والوصف والإشارة من منهج النبي صلى الله عليه وسلم فتارة يعين بالقول والوصف، وتارة يعين بالتسمية، وتارة بالإشارة، كما كان الأول في حال الثلاثة الذين تقالوا عبادته فعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا آكُلُ اللَّحْمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ : ((**مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا**

---

٨٦ لسان العرب، والمصباح المنير مادة: "عين ".

٨٧ انظر: موسوعة الفقهية الكويتية (١٣ / ٤٠) مصطلح " تعيين ".

٨٨ لسان العرب، والمصباح المنير، مادة " بهم ".

كَذَا وَكَذَا لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي))[٨٩].

وكما كان الثاني في تسمية الخوارج والقدرية، وقوله: ((**كذب أبو السنابل**))، وقد مر معنا.

وكان الثالث في الإشارة إلى ذي الخويصرة حيث أشار إليه وقال: ((**يخرج من ضئضئ هذا** ...)) الحديث.

ويرجع في تحديد طريقة الرد إلى نظر المجتهد وما يراه من المصالح والمفاسد وهذا أمر اجتهادي وسيأتي مزيد بيان له إن شاء الله في الرد على قاعدة "أسقطوا المنهاج تسقط الأشخاص".

٨٩ أخرجه مسليم في صحيحه برقم(٢٤٨٧).

تحديد الخطأ وبيان الصواب

وفي هذا الحديث فائدة طيبة وهي أن من منهاج النبوة في الرد على المخالف تحديد الخطأ وبيان وجه الصواب ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((**قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ولا تقل ومن يعصهما**)) ولم يتركه حائرًا!.

بيان ذلك وتقريره:

إن من منهاج النبوة في الرد على المخالف تحديد وجه الخطأ وبيان الصواب، إذ هو قائم على أصلين التحذير والتأصيل، والتخلية والتحلية، لا يدع الناس حيارى لا يعرفون ما وجه الخطأ وكيف يفرون منه إلى الصواب، كما يفعل كثير من الناس اليوم حينما يقوم بالرد على شخص ما يقول قال كذا وكذا ولا يبين وجه الخطأ وما هو الصواب، وهذا في حقيقة أمره عجز وقلة حيلة!، بل يستر به أكثرهم جهله وضعفه! اللهم إلا أن يكون الخطأ ظاهرا ظهور الشمس في رائعة النهار ليس دونها حجاب ولا سحاب- ومثاله ما قام بعضهم بالرد على بعض الشيوخ فقال: "فلان يقول: القدر قدرة الله"، ولم يبين لنا ما وجه الخطأ في هذه المقولة أم أنه ينكر أن القدر قدرة الله؟!

وهذه الكلمة رويت عن زيد بن أسلم قال: "القدر: قدرة الله تعالى ، فمن كذب بالقدر فقد جحد قدرة الله تعالى"[٩٠].

وقال الإمام أحمد -رحمه الله- وقد سئل عن القدر فقال: "القدر قدرة الله عز وجل على العباد"[٩١].

---

٩٠ الشريعة للأجري (٢/٣٩).

٩١ السنة للخلال (٣/٥٤٤).

قال ابن القيم: "وقال الإمام أحمد: القدرُ قدرة الله. واستحسن ابن عقيل هذا الكلام جداً، وقال: هذا يدل على دقة أحمد وتبحره في معرفة أصول الدين، وهو كما قال أبو الوفا، فإن إنكاره إنكار لقدرة الرب على خلق أفعال العباد وكتابتها وتقديرها"[٩٢] وقد صاغ ابن القيم هذا المعنى شعراً فقال :

فحقيقة القدر الذي حار الورى   في شأنه هو قدرة الرحمن

واستحسن ابن عقيل ذا من أحمد   لما حكاه عن الرضا الرباني

قال الإمام شفى القلوب بلفظةٍ   ذات اختصار وهي ذات بيان

ولذا فإن الذين يكذبون بالقدر لا يثبتون قدرة الله تعالى، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : "مَنْ لم يقل بقول السلف فإنه لا يُثبِت لله قدرة، ولا يثبته قادراً كالجهمية ومن اتبعهم، والمعتزلة المجبرة والنافية حقيقة قولهم أنه ليس قادراً، وليس له الملك، فإن المُلك إما أن يكون هو القدرة، أو المقدور، أو كلاهما، وعلى كل تقدير فلا بدَّ من القدرة، فمن لم يثبت له قدرة حقيقية لم يثبت له ملكاً"[٩٣].

فإنكار هذه الكلمة جهل عظيم وعدم تحديده وجه الخطأ وتصويبه دليل على هذا الجهل والعجز وقلة الحيلة وهو يستره بها ولكن:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة   وإن خالها تخفى على الناس تعلم

[٩٢] شفاء العليل (٢٨/١).

[٩٣] مجموع الفتاوى (٣٠/٨).

إن النبي صلى الله عليه وسلم ما خطأ أحدا إلا وحدد الخطأ وبين له وجه الصواب كما في الذين تنزهوا عن فعل فعله قالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا تَرَخَّصَ فِيهِ وَتَنَزَّهَ عَنْهُ قَوْمٌ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ **قَالَ**: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنْ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ فَوَاللَّهِ إِنِّي أَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً**»[٩٤].

وقال له أحد الصحابة: «ما شاء الله وشئت» فقال صلى الله عليه وسلم: «**أجعلتني لله ندا قل ما شاء الله وحده**» [٩٥].

وقوله صلى الله عليه وسلم لذي الخويصرة لما قال ذو الخويصرة: اعدل يا محمد فوالله ما هذه قسمة يراد بها وجه الله، فقال صلى الله عليه وسلم: «**ويحك من يعدل إن لم يعدل رسول الله**»[٩٦].

وغير ذلك من الأحاديث فلابد من هذا الأمر المهم وإلا فهو سلوك سبيل الحدادية والغلاة الذين يرمون الناس بغير بينة ولا برهان، والله الموفق والمستعان.

٩٤ أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٧٥٧).

٩٥ صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٩).

٩٦ أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٦٩٧).

ثانيا: بطلان القواعد المحدثة

إن مما ينبغي عند الحديث في المسائل الشرعية؛ استعمال الألفاظ الشرعية، بمدلولاتها الشرعية![٩٧]،وترك المصطلحات الحادثة التي ينتج عنها من النِّزاع ما ينتج، ويحصل بسببه من الخلاف ما يحصل، قال شيخ الإسلام –رحمه الله-: "فليس لأحد أن يبتدع اسما مجملا يحتمل معاني مختلفة لم ينطق به الشرع ويعلق به دين المسلمين ولو كان قد نطق باللغة العربية فكيف إذا أحدث اللفظ معنى آخر"[٩٨].

وقال –رحمه الله-: "فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضا الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلا بباطل"[٩٩].

قال الإمام ابن القيم –رحمه الله-: "فتولد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله؛ فألفاظ النصوص عصمة، وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب"[١٠٠].

---

[٩٧] وهذا قيد من الأهمية بمكان؛ فبعض الفرق يستعمل الألفاظ الشرعية بغير مدلولها الشرعي التي وضعت له، كما هو الحال عند المعتزلة في أصولها كالتوحيد الذي أرادت به نفي الصفات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أرادت به الخروج على الحكام وهكذا، فلابد من استخدام المصطلحات الشرعية بمدلولاتها التي وضعها الشارع، فانتبه!.

[٩٨] مجموع الفتاوى (٣١٨/١٧).

[٩٩] درء تعارض العقل والنقل (١٤٥/١).

[١٠٠] إعلام الموقعين (١٧٠/٤).

قلت: فكيف إذا كانت هذه المصطلحات الحادثة قواعد كلية يندرج تحتها من الجزئيات ما الله به عليم؟!

إن خطورة القواعد المحدثة تكمن في كون القاعدة: "قضية كلية تنطبق على جميع جزئياتها"[101]، لذلك فإن أي خلل يحصل في صياغة القاعدة ينتج من ورائه من النزاع، والاضطراب، والاختلاف ما الله به عليم، فيجب الوقوف عند الألفاظ الشرعية والقواعد السلفية، وأما الجرأة على التقعيد والتأصيل بما لم يقل به أحد من السلف، فإن هذا من أعظم أسباب الضلال، قال الإمام أحمد –رحمه الله-: "لا تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام "[102].

فإذا كان الإمام أحمد –رحمه الله- ينهى عن مجرد التكلم في مسألة واحدة ليس للمرء فيها سلف، فكيف بالتقعيد الذي يشمل من المسائل الكثير والكثير؟!.

لما تجرأ القوم على هذا الأمر العظيم كان الحاصل ما ستراه إن شاء الله في هذا الفصل، نسأل الله التوفيق والسداد.

[101] التعريفات للجرجاني باب القاف، ص (٢١٩).

[102] مناقب الإمام أحمد، ص: ١٧٨.

بطلان قاعدة الموازنات

وفي هذا الحديث بطلان قاعدة الموازنات الخبيثة والتي أحدثها القطبيون للحفاظ على رموزهم ورجالهم فلا يسقطون.

معنى القاعدة:

منهج الموازنات معناه أن من لوازم العدل والإنصاف عند الرد على المخالف أن تذكر حسناته عند ذكر مخالفاته وسيئاته وإلا فأنت ظالم جائر.

بيان بطلان ذلك في الحديث:

لقد دل الحديث على بطلان هذه القاعدة وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اكتفى بالرد على خطأ الخطيب وبيان مخالفته، ولم يتعرض صلى الله عليه وسلم إلى ما أحسن فيه من قوله: ((من يطع الله ورسوله فقد رشد))، ولا شك أن هذه حسنة فلو كان من لوازم الإنصاف والعدل في الرد أن تذكر الحسنات لوجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يذكر هذه الحسنة وأن يقول له: ((بئس خطيب القوم أنت ولكنك أحسنت بقولك الأول!!)) ولما لم يفعل دل ذلك على بطلان هذا التلازم وإلا فهؤلاء ورثة ذي الخويصرة يقولون: اعدل يا محمد!!. فنقول لهم: خبتم وخسرتم من يعدل إن لم يعدل رسول الله؟!.

تقرير ذلك وبيانه:

إن القول بأن العدل والإنصاف يلزم منهما الموازنة في بين الحسنات والسيئات، إما أن يعني العموم فلا تذكر حسنة إلا بذكر سيئة، ولا تذكر سيئة إلا بذكر حسنة، أو أن يكون المقصود منه ذكر الحسنات عند ذكر السيئات إنصافا للمردود عليه، هذا أولا.

ثانيا: ينبني على ذلك أن من لم يفعل –هذا المعنى– ولو مرة فله من الظلم والجور نصيب بحسب ما تخلف وأهمل، لأن العدل من لازمه ذلك.

وعليه يرمى الله عز وجل بالظلم، ويرمى نبيه ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴾ مريم: ٨٩ - ٩٠ فقد مدح الله المؤمنين من غير ذكر مساوئهم ((**وكل ابن آدم خطاء**))[١٠٣]، لأجل أن يُقتدى بهم، ويُنهج نهجهم، ويُسار على أثرهم، وذم الله الكافرين والمنافقين والفاسقين من غير ذكر محاسنهم، لتجتنب فعالهم، وتتقى طرقهم.

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم أمته من أهل الأهواء المخالفين لسنته الغراء، دون التفات إلى ما فيهم من الحسنات ولا يخلو مسلم من حسنة.

فالعدل هو الحكم بالحق والعمل به، والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه.

وأما القوم فيتشبثون بخيوط أوهن من خيط العنكبوت، وسأذكر لهم شبهة واحدة ليقف القارئ على حقيقة القوم ومقدار عقلهم! [١٠٤].

فالقوم إنما يستدلون على منهجهم الفاسد وأصلهم الكاسد بأدلة عجيبة كقولهم: إن الله وازن في حق أهل الكتاب ووازن في الخمر ولم يكتف هؤلاء بادعاء وجوب الموازنة بين المحاسن والسيئات مع الكفار والمحرمات بل بلغ بهم اتباع الهوى، والانغماس في الفتن، والتلذذ بالضلال إلى أن افتروا على رسول الله هذا القول في حق الشيطان، حتى يتحقق فيهم قول الله عز وجل: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ مريم: ٧٥ ، فما زالت أقدامهم في الانحراف تتزلق، وعقولهم بالضلال تنفلق، فقال قائلهم: إن رسول الله وازن في

---

[١٠٣] سنن الترمذي (٢٤٩٩) وحسنه الشيخ الألباني – رحمه الله –.

[١٠٤] وقد قمت برد هذه الشبهات بحول الله وقوته في جزء "تصحيح مفاهيم الخلف..." بما يغني عن إطالة المقام بإعادتها هنا.

حق الشيطان فقال لأبي هريرة: ((**صدقك وهو كذوب**))[١٠٥]، فذكر له الحسنات موازنة في الرد.

أقول وبالله التوفيق: إن الكذب والبهتان والتقول على الله بلا علم والجرأة على الله ورسوله سمة أهل الضلال، فإن مذهبهم هو وجوب ذكر الحسنات بعد ذكر السيئات فأين هذا في الحديث؟ إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما بين صدق الشيطان هذه المرة بعد أن بين كذبه في المرتين السابقتين بقوله: ((**أما إنه كذبك وسيعود**)) فحتى لا يعتقد أبو هريرة أن هذا أيضا كذب؛ وقد جاءه يقصُّ ما حدث ليعلم أهو حق؟ أم كذب باطل؟ فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم أنه في هذه المرة لم يكذب، وإنما صدقك يا أبا هريرة فاحترز من التغرير بالشيطان قائلا: ((**وهو كذوب**)) فلئن يستدل بهذا الحديث على وجوب ذكر سيئات أهل البدع عند ذكر حسناهم بطريق الأولى والأحرى: أولى وأحرى، فانقلب السحر على الساحر وعاد الحديث حجة عليهم لا لهم، ورد قولهم، وأخرج الله أضغاهم.

ثانيا: إن النبي صلى الله عليه وسلم في المرتين السابقتين قال لأبي هريرة: ((**أما إنه كذبك وسيعود**)) مرتين و لم يذكر له حسنة فأين العدل الموهوم؟، والوجوب المزعوم؟.

لقد عجب المرء عجبا شديدا من أدلة القوم على وجوب الموازنة فوالله يلزمهم من ذلك إن تلا أحدهم قول الله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ﴾ المائدة: ٧٣، أن يتوقف عن التلاوة قاطعا لها بقوله: وإن كان لهم بعض الحسنات كالأمانة!.

وإذا تلا بعضهم قول الله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ المائدة: ٩٠ ، أن يقطع تلاوته قائلا: وإن كان فيها بعض المنافع للناس.

بل والله يلزمهم إن تعوَّذوا بالله من الشيطان الرجيم أن يعقبوا قائلين: وإن كان له بعض الحسنات كالصدق وقد أقسم بعزة الله!، وإن تلا بعضهم قول الله: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ

[١٠٥] صحيح البخاري رقم: ٤٦٢٤.

﴿لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ فاطر: ٦ ، أن يقول: الشيطان لنا عدو نعم لكن له من المناقب كيت وكيت!!؛ لأن من لوازم الإنصاف والعدل عندهم أن تذكر حسنات من تذم وإلا فلست بعادل ولا منصف وإنا لله وإنا إليه راجعون ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ الأنعام: ١٢١.

إن ادعاء التلازم بين الموازنة وبين العدل والإنصاف إنما هو غاية الظلم ونهاية الإجحاف؛ فهذا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول بعد أن تلا قول الله عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ آل عمران: ٧
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**))[١٠٦]، ولم يذكر لهم حسنة ومعلوم أن أهل البدع لا يخلو حالهم من حسنة فالشر المحض في جهنم.

وقال صلى الله عليه وسلم: ((**سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم مالم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم**))[١٠٧]، من غير موازنة.

بل إنه قال في رجل بعينه استأذن في الدخول عليه: ((**بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة**))[١٠٨] فما يقولون في هذه الأحاديث؟ هم الآن بين خيرين أحلاهما مر: إما أن يلتزموا بمنهجهم فيلزمهم حينها وصم النبي صلى الله عليه وسلم بالظلم ومجانبة العدل والإنصاف، فيخرجون من الملة فنستريح[١٠٩]!.

---

[١٠٦] البخاري (٤٢٧٣)، ومسلم (٢٦٦٥).

[١٠٧] صحيح مسلم (٧).

[١٠٨] البخاري رقم: (٥٦٨٥).

[١٠٩] ووالله ما هو لنا بمريح، فنعيذهم بالله من ذلك.

أو يرجعون عن منهجهم الفاسد ومعتقدهم التالف –وهو الأجدر بهم والأسلم لهم– فنستريح.

و يا للعجب من أناس يتعاملون بقانون ذبابي بغيض، فإن الذباب إذا ما رأى العسل قال: من يوصلني إليه وله درهمان؟!، فإذا ما وصل إليه فغرق فيه قال: من يخرجني منه وله أربعة؟!، وكانت لك من قبل مندوحة أن تكون سالما، والسلامة لا يعدلها شيء، ألا إن الإنسان ينبغي عليه أن يكون عاقلا[١١٠]، ولكن:

لقد أسمعتَ إذ ناديتَ حيًا ولكنْ لا حياةَ لمن تنادي

ولو نارًا نفختَ بها أضاءتْ ولكنْ أنتَ تنفخُ في رمادِ

إن عدم إدراك هذا الأصل العظيم: شر جسيم وبلاء مستديم، فالدعوة إلى ذكر محاسن أهل البدع إنما هي في حقيقة أمرها دعوة إليهم وإلى مذهبهم، فلا يجتنبهم الناس بل يسعون إليهم بقصد الطلب للعلم والالتماس، فتحي البدع وتموت السنن ويضيع الدين، وحينئذ فلا تسأل عن تبدل الكفر بالإيمان، والبدعة بالسنة، والمعصية بالطاعة، والذلة بالعزة (ولفسد فينا أمر الكتاب كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا، بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر فيه على أهله)[١١١].

---

[١١٠] مما حفظ عن بعض شيوخي.

[١١١] مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٣١).

بطلان اشتراط النصح قبل الرد

وفي الحديث بطلان قاعدة اشتراط النصح قبل الرد وهي قاعدة وضعوها لإزهاق الرد وتعطيل الجرح.

معنى القاعدة:

أنه لا يجوز الرد على أحد على الملأ إلا بعد بذل النصح له سرا، وإلا لم تكن نصيحة بل كانت فضيحة.

بيان بطلان ذلك من الحديث:

لقد دل الحديث على بطلان هذا الاشتراط وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جهر برد خطأ الخطيب من غير سابق نصح ولا إسرار في الرد مع إمكانية ذلك، ولو كان ذلك بشرط لفعله صلى الله عليه وسلم لا سيما مع انتفاء المانع!.

بيان ذلك وتقريره:

إن من المفاهيم المغلوطة عند بعضهم توهم وجوب ولزوم النصيحة للمخطئ قبل التحذير من خطئه، وهذا لا يلزم في التحذير من الأخطاء، وإنما في الحكم على الرجل صاحب الأخطاء، إما تبديعا وإما تكفيرا، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أخطاء بعض الصحابة من قبل سابق نصح، وهذا الإمام الكبير والصحابي الجليل عبد الله بن عمر لما جاءه يحيى بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن الحميري فاكتنفاه فقال يحيى: يا أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا أناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم وأنهم زعموا أن لا قدر، وأن الأمر أنف، فقال ابن عمر: ((إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني))[١١٢] فتبرء منهم ومن أقوالهم من غير أن يسبق ذلك نصيحة؛ لأنه ليس المقصود

[١١٢] صحيح مسلم حديث رقم (٣٤).

من بيان الأخطاء رجوع المخطئ فحسب، وإنما قبله ألا ينتشر هذا الخطأ بين المسلمين فيعود بالفاسد على الدين.

ولا يلزم كذلك الإسرار في النصيحة والبيان، وإنما الأمر راجع إلى الخطأ مرتبط به لازم له، فإن النصح يظهر بظهور المخالفات والأخطاء، والعكس بالعكس تماما وسواء، وإلا فمصلحة حفظ الدين أولى وأوجب من حفظ جناب فلان كان من كان، فيا أهل الإيمان ما الفرق بين هيان بين بيان وبين فلان بن علان؟! أليس في المنتهى وقع الخطأ في دين الرحيم الرحمن؟! أم هو الميل للخلان وإرضاء الشيطان؟! فنعوذ بالله من الخذلان.

لقد جرى من النبي صلى الله عليه وسلم أمور عاتبه فيها ربه بقرآن يتلى وما جعل عتابه سرا فقال جل وعلا: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾الأحزاب: ٣٧، ويقول له ربه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ التحريم: ١، إن الله رب العالمين رفع نبيه في منزلة كريمة جدا فكان لا يخاطبه باسمه مجردا وإنما يناديه إكراما "**يا أيها الرسول**"، "**يا أيها النبي**" فلماذا لم يعاتبه ربه سرا من غير أن يطلع على هذا الأمر أحد؟!، أم أن الله أراد فضيحة نبيه؟! -سبحان الله-، والنبي صلى الله عليه وسلم عاتب أصحابه إذا وقع منهم شيء جهارا، فعاتب الذين تقالوا عبادته وكانوا معروفين، وصعد المنبر وخطب في الناس وقال: ما بال أقوام يقولون كيت وكيت، والصحابة رضوان الله عليهم رد بعضهم على بعض جهارا كما أنكر ابن عباس رضي الله عنهما تحريق علي رضي الله عنه للسبأية، كل ذلك حفظا للدين والشريعة ونصحا للمسلمين.

إن من لا يدرك هذا القدر من العلم تراه يرد الجرح والتحذير بعلة أن المجروح والمحذر منه لم ينصح، أو بعلة أن هذه الجرح لم يجر على أصول النصيحة الصحيحة، فيتهم أهل السنة بالغلو والتشدد والهوى والتعصب!، ومن ثم ترفض التخطئة وتمرر الأخطاء، ولا حول ولا قوة إلا برب الأرض والسماء.

بطلان قاعدة
التعاون والمعذرة

وفي الحديث بطلان قاعدة نتعاون على ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه"[١١٣]، وهي من أخبث القواعد المحدثة، والتي تدك عقيدة الولاء والبراء دكا وتنسفها نسفا.

معنى القاعدة:

ومعنى قاعدة "التعاون والمعذرة" التعاون على كل ما وقع الاتفاق عليه، ولو كان مخالفا للكتاب والسنة، لكن طالما وقع الاتفاق عليه نتعاون عليه، وإذا حصل ذلك فلنغض الطرف عن كل خلاف وقع بيننا وليعذر بعضنا بعضا فيه، فلا إنكار ولا عتاب ولا أي شيء، وإنما هي المعذرة قائمة!.

بطلان ذلك من الحديث:

لقد دل الحديث على بطلان قاعدة "التعاون والمعذرة" وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعذر الخطيب فيما اختلف معه فيه من قوله: ((ومن يعصهما)) فأنكر عليه صلى الله عليه وسلم واشتد نكيره في ذلك ولم يقل أتعاون معه على ما اتفقنا عليه من قوله: ((من يطع الله ورسوله)) واعذره فيما اختلفنا فيه من قوله: ((ومن يعصهما)) مما يبطل هذه القاعدة التي حكايتها تكفي لردها عند كل من شمَّ من العلم رائحة ما.

بيان ذلك وتقريره:

إن من أعظم أصول عقيدة المسلمين عقيدة الولاء والبراء، ومن أعظم واجبات الشريعة واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمتأمل في قاعدة التعاون والمعذرة يجد أنها

---

١١٣ وللتوسع في مناقشة هذه القاعدة انظر "زجر المتهاون بضرر قاعدة المعذرة والتعاون" لحمد العثمان راجعه فضيلة الشيخ صالح الفوزان، وقدم له فضيلة الشيخ العباد حفظهما الله.

مصادمة لهذه الأصول العظيمة، وإن كان يظهر لأول وهلة أن أولها صحيح[١١٤]، لكن عند التأمل يظهر بطلانها كليا جملة وتفصيلا، فكيف إذا نظرت إلى تطبيقها عند أهلها؟!

فتأمل في قولهم: "نتعاون فيما اتفقنا عليه" فقد جعلوا التعاون مع غيرهم مشروطا بموافقتهم واتفاقهم بإطلاق من غير تقيد، فكل ما اتفقنا عليه حقا كان أو باطلا نتعاون عليه وهذا يصطدم مع صريح نهي القرآن ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ المائدة: ٢، فالصواب أن نتعاون على ما وافق الحق، وأيده الكتابُ والسنة، وشهد له سلف الأمة، وهذا هو البر والتقوى الذي أمر الله رب العالمين أن نتعاون عليه، فأول القاعدة أخطر من آخرها، والغرض من وضعها هو إقامة جسور مشتركة بين أصحابها وبين أهل الباطل، يدلك على هذا مجرد النظر في تطبيق أصحابها لها كما صرح مرشدهم العام: "نتعاون مع الشيطان من أجل مصلحة الجماعة" وما هو معروف من تاريخهم على مر السنين من التعاون مع اليهود وغيرهم فقال عاكفهم!: "الإخوان لهم رسالة ومنهج، وكل من يوافق على هذا سواء أكان مسيحيا، أو يهوديا فأهلا به"[١١٥].

فهذا ما يتعلق بأول القاعدة أما آخرها فقد أبطلته جميع نصوص الولاء والبراء، ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو أخذنا نذكر من النصوص ما يدل على بطلانها لطال المقام جدا وما انتهت النصوص!، ويكفيك النظر فيما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الخوارج، وما قال في القدرية، وفعل عمر مع صبيغ، وما فعل ابن عمر مع القدرية، وما فعل علي مع السبأية، كما رد هذه القاعدة العلماء المعاصرون من ذلك:

قال العلامة الإمام ابن باز –رحمه الله-: "نعم يجب أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من نصر الحق والدعوة إليه والتحذير مما نهى الله عنه ورسوله[١١٦]، أما عذر بعضنا لبعض فيما

---

[١١٤] انظر: بداية الانحراف ونهايته ص(٣٢٤)، وهو أول من رأيته ينبه على بطلان أول القاعدة زاده الله بصيرة وحكمة.

[١١٥] العربي (١٨/١١/٢٠٠٤) بواسطة "الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي".

[١١٦] انتبه لتقيد الشيخ –رحمه الله-.

اختلفنا فيه فليس على إطلاقه بل هو محل تفصيل، فما كان من مسائل الاجتهاد التي يخفى دليلها فالواجب عدم الإنكار فيها من بعضنا على بعض، أما ما خالف النص من الكتاب والسنة فالواجب الإنكار على من خالف النص بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن عملا بقوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ المائدة: ٢، وقوله سبحانه: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ التوبة: ٧١

وقوله عز وجل: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ النحل: ١٢٥ وقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**)) وقوله صلى الله عليه وسلم: ((**من دل على خير فله مثل أجر فاعله**)) أخرجهما مسلم في صحيحه. والآيات والأحاديث في هذا كثيرة"[١١٧].

وسئل العلامة الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله– عن هذه القاعدة وقد وصفت في السؤال أنها ذهبية فقال: "هذه القاعدة الذهبية ليست قاعدة ذهبية ولا تستحق أن تكون قاعدة، بل ما اتفقنا فيه فهو من نعمة الله عز وجل، والاتفاق خير من الاختلاف، وما اختلفنا فيه فقد يعذر فيه المخالف وقد لا يعذر، فإذا كان الاختلاف في أمر يسوغ فيه الاختلاف فهذا لا بأس به، ولا زال الأئمة يختلفون، فالإمام أحمد والشافعي ومالك وأبو حنيفة كلهم يختلفون، وأما إذا كان الخلاف لا يعذر فيه كالخلاف في العقائد، فإنه لا يعذر بعضنا بعضاً، بل الواجب الرجوع إلى ما دل عليه الكتاب والسنة، فعلى المرجئة وعلى الشيعة وعلى كل مبتدع أن يرجع إلى الكتاب والسنة ولا يعذر، فهذه القاعدة ليست قاعدة ذهبية، **ولعلك تسميها قاعدة خشبية.**

---

[١١٧] مجموع فتاوى العلامة ابن باز رحمه الله تعالى (٣ \ ٥٨).

عرفت الآن الذي يسوغ فيه الاجتهاد، هذا لا بأس أن نسمح للمخالف، والذي لا يسوغ فيه الاجتهاد كمسائل العقائد التي يخالف فيها الإنسان السلف لا يمكن أن يعذروا"(١١٨).

وقال فيها العلامة الفوزان –حفظه الله–: "وهذه المقولة على إطلاقها واضحة جلية أنها تعارض قاعدة الولاء والبراء، والحب في الله والبغض في الله"(١١٩).

قال الدكتور بكر –عفا الله عنه–: "وهذا تقعيد حادث فاسد؛ إذ لا عذر لمن خالف في قواطع الأحكام في الإسلام، فإنه بإجماع المسلمين لا يسوغ العذر، ولا تنازل عن مسلمات الاعتقاد، وكم من فرقة تنابذ أصلا شرعيا، وتجادل دونه بالباطل"(١٢٠).

فهذا بيان بطلان هذه القاعدة الخبيثة، والحمد لله رب العالمين.

[118] لقاءات الباب المفتوح، والنقل من موقع شبكة الآجري.

[119] الأجوبة المفيدة ص(١٠٣).

[120] حكم الانتماء، ص(١٤٩).

بطلان قاعدة أسقطوا المنهاج يسقط الأشخاص

وفي الحديث بطلان قاعدة "أسقطوا المنهاج يسقط الأشخاص".

معنى القاعدة:

معنى هذه القاعدة: أن التحذير ينبغي أن يكون من الخطأ لا من المخطئ، فلا يتعرض الجرح للأشخاص، وإنما ينصب حكمه، وينحصر جرحه للأخطاء من أقوال، وأفعال، وغض الطرف عن صاحبها.

بطلان ذلك من الحديث:

لقد دل الحديث على بطلان قاعدة "أسقطوا المناهج يسقط الأشخاص"، وأن "التحذير يكون من الخطأ لا المخطئ" وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما عين الخطيب وأنزل الوصف على عينه وشخصه، و لم يوجه حكمه على كلامه، فلم يقل مثلا: ((بئس القول ما قلت))، وإنما جاء حكمه صريحا على الخطيب نفسه: ((**بئس الخطيب أنت**)) بضمير المخاطب ((**أنت**)).

بيان ذلك وتقريره:

لقد مر الكلام على أن من أصول منهاج النبوة في الرد على المخالف تعيين المخالف وأن التسمية مردها للمصلحة التي يراها المجتهد، فقد تقتضي في نظره أن يسمي، وقد لا تقتضى ذلك، بل قد تقتضي عكس ذلك.

أما إن كان يرى أن التسمية لا تجوز، وأن التحذير يكون من الخطأ لا صاحبه، فتسقط الأخطاء ويبقى الأشخاص، فهو مخالف لمنهج السلف متبع لكل من تلف!، فعن عائشة –رضي الله عنها– قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ﴿ **هُوَ**

﴿ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**))[١٢١]، ولم يقل – صلى الله عليه وسلم –: فاحذروا أخطاءهم، وإنما قال: فاحذروهم.

وقال صلى الله عليه وسلم: ((**سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم مالم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم**))[١٢٢]، ولم يقل: فإياكم وما يحدثون، وإنما قال فإياكم وإياهم.

"وقد سار السلف من المتقدمين ومن بعدهم من المتأخرين في التحذير من البدع، والتحذير من أهلها على حد سواء، فلم يقتصروا على التحذير من البدع وتركوا أهلها على طريقتهم سائرين ولبدعهم مروجين؛ فإن البدع لا تسير وحدها، بل لابد لها من مسير ومروج، فلزم من التحذير من البدعة التحذير من أهلها، فإذا قمع أهلها وزجروا وهجروا مات ما يحملون من البدع والهوى، ولم يتمكنوا من نشرها والدعوة إليها"[١٢٣].

وهذا الصحابي الجليل عبد الله بن عمر لما جاءه يحيى بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن الحميري فاكتنفاه فقال يحيى: يا أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا أناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم وأنهم زعموا أن لا قدر، وأن الأمر أنف، فقال ابن عمر: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني"[١٢٤] فتبرء منهم ومن أقوالهم.

---

[١٢١] أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٥٤٧)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٥).

[١٢٢] صحيح مسلم (٧).

[١٢٣] إجماع أهل العلم على الهجر والتحذير من أهل الأهواء ص ٢٢.

[١٢٤] صحيح مسلم حديث رقم ٨.

قال الإمام ابن بطة العكبري –رحمه الله– في التحذير من أهل البدع: "هم شعوب وقبائل وصنوف وطوائف، أنا أذكر طرفا من أسمائهم وشيئا من صفاهم لأن لهم كتبا قد انتشرت ومقالات قد ظهرت، لا يعرفها الغر من الناس، ولا النشؤ الأحداث، تخفى معانيها على أكثر من يقرؤها، فلعل الحدث يقع إليه الكتاب لرجل من أهل هذه المقالات قد ابتدأ الكتاب بحمد الله والثناء عليه، والإطناب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أتبع ذلك بدقيق كفره، وخفي اختراعه وشره؛ فيظن الحدث الذي لا علم له والأعجمي والغمر من الناس أن الواضع لذلك الكتاب عالم من العلماء، أو فقيه من الفقهاء، ولعله يعتقد في هذه الأمة ما يراه فيها عبدة الأوثان ومن بارز الله ووالى الشيطان.

فمن رؤسائهم المتقدمين في الضلال منهم: الجهم بن صفوان الضال..." وأخذ يذكر أسماء الفرق ورؤسها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: "فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم"[١٢٥].

قال العلامة الفوزان –حفظه الله–: "التنبيه على الخطأ والانحراف بعد تشخيصه، وإذا اقتضى الأمر أن يصرح باسم الأشخاص المخالفين حتى لا يغتر بهم، وخصوصا الأشخاص الذين عندهم انحراف في الفكر وانحراف في السيرة والمنهج، وهم مشهورون عند الناس، ويحسنون فيهم الظن، فلا بأس أن يذكروا بأسمائهم وأن يحذر من منهجهم"[١٢٦].

وقال – حفظه الله –:"وإذا اقتضى أن يسمي الشخص المردود عليه من أجل أن يعرفه الناس، فهذا أمر من أجل المصلحة الراجحة"[١٢٧].

قال العلامة الشيخ ربيع – حفظه الله –: "... العالم أحيانا يرد بصيغة العموم إذا كان يرى ذلك نافعا، فإذا رأى أنه يتعين عليه أن يبين هذا المعين، ويكشف حاله، ويبين

[١٢٥] مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٣٣) نقلا عن إجماع أهل العلم على الهجر والتحذير من أهل الأهواء.

[١٢٦] الأجوبة المفيدة ص ١٦٢.

[١٢٧] الأجوبة المفيدة ص ١٥٦.

انحرافه، فيحذر منه بالنص وبالعين، كتابة وخطابة، إلى آخره... هذا الشخص المعين أحيانا يعمم وأحيانا يعين، على حسب الحاجة وحسب المصلحة"[١٢٨].

ويقول – حفظه الله – أيضا:" والله المبتدعة يُذكرون بأوصافهم وبأسمائهم إذا دعت الحاجة، فإذا تصدى فلان للزعامة وقيادة الأمة والشباب ويجرهم إلى الباطل، يذكر باسمه، إذا دعت الحاجة إلى ذكر اسمه فلابد أن يذكر اسمه"[١٢٩].

وقال – حفظه الله –: "إذا كان العموم يكفي ويؤدي الواجب المطلوب من المسلم الناصح، فالتعميم يكفي، وإذا لم تؤد النصيحة إلى وجه الحق، ولا يفهم الناس من التعميم شيئا أو ما يريده الناصح فلابد حينئذ من التعيين، والسلف عينوا كثيرا وكثيرا، والقرآن عين، عين أفرادا، وعين جماعات، والداعي الناصح الصادق يدرس المواقف، ويقدم ما يرى أنه ينفع الإسلام والمسلمين"[١٣٠].

إن البدع لا تسير وحدها، بل لابد لها من مسير ومروج، فلزم من التحذير من البدعة التحذير من أهلها، فإذا قمع أهلها وزجروا وهجروا مات ما يحملون من البدع والهوى، ولم يتمكنوا من نشرها والدعوة إليها.

[١٢٨] مجموع الشيخ ربيع (١٤ / ٢٧٤).

[١٢٩] المصدر السابق (١٤ / ٢٧٨).

[١٣٠] المصدر السابق (١٤ / ٢٨٣).

بطلان قاعدة
نصحح ولا نجرح

وفي الحديث بطلان قاعدة "نصحح ولا نجرح" وهي أيضا من القواعد التي أحدثها الحركيون للحفاظ على رموزهم.

معنى القاعدة:

ومعنى قاعدة "نصحح ولا نجرح" أن الطريقة المثلى –بزعمهم- للتعامل مع المخالفين هي تصحيح أخطائهم من غير تجريح أشخاصهم وهي كما ترى صياغة جديدة لقاعدة أسقطوا المنهاج يسقط الأشخاص!!.

بطلان ذلك من الحديث:

ولقد دل الحديث على بطلان قاعدة "نصحح ولا نجرح" ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما صحح الخطأ وجرح صاحبه فقال: ((**اسكت فبئس الخطيب أنت قل من يعص الله ورسوله ولا تقل ومن يعصهما**)) ، ولو كانت القاعدة صحيحة لقال صلى الله عليه وسلم: ((لا تقل ومن يعصهما)) من غير تعرض للخطيب!.

بيان ذلك وتقريره:

إن دين الله عز وجل قائم على أصلين عظيمين وهما: التحذير، والتأصيل. النفي، والإثبات، فأنت تشهد أن لا إله إلا الله، فلا يثبت توحيدك إلا بالنفي والإثبات، وإلا فلو أثبتَّ الألوهية لله من غير إفراده بها أو نفيها عن غيره فأنت مشرك، ولا يتحقق اتباعك للنبي صلى الله عليه وسلم، إلا بالحذر من البدعة، فلا نعبد إلا الله ولا نعبده إلا بما شرع

لا يعبد الله بالبدع، قال صلى الله عليه وسلم: "**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهدين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور**"[١٣١].

فلم يكتف صلى الله عليه وسلم بأمرهم باتباع سنته حتى حذرهم من محدثات الأمور، وعلى ذلك فقس في سائر أمور الدين، وأما هذه الأقوال الغريبة والقواعد الجديدة فلم تعرف في أقوال النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا آثار أصحابه وأتباعهم، بل عرف ما ينقضها ويبطلها من ذلك ما روت السيدة عائشة – رضي الله عنها – قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ﴿ **هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ** ﴾ [آل عمران: ٧] قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**))[١٣٢] ولم يقل صلى الله عليه وسلم: فإذا رأيتهم فانصحهم ولا تجرحهم، وصحح ما عندهم من الأخطاء ولا تبدعهم، وابن الصواب في قلوبهم ولا تهدمهم! وإنما قال: فاحذروهم.

وعن أبي هريرة أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: ((**سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم مالم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم**))[١٣٣]، ولم يقل صلى الله عليه وسلم: فصححوا ولا تجرحوا، وابنوا ولا تهدموا، وإنما حذرنا منهم فإياكم وإياهم.

وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الخوارج:" **يحقر أحدكم صلاته إلى صلاتهم وصيامه إلى صيامهم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من**

[١٣١] مسند أحمد (٤ / ١٢٦)، وسنن الترمذي (٢٦٧٦)، ووسنن أبي داود (٤٢، ٤٥)، وصححه الشيخ الألباني – رحمه الله – في إرواء الغليل (٢٤٥٥).

[١٣٢] أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٥٤٧)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٥).

[١٣٣] صحيح مسلم (٧).

الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد"[١٣٤]، ولم يقل صلى الله عليه وسلم: فصححوهم لما فيهم من هذا الخير العظيم ولا تهدموهم، وإنما قال: "**لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد** " وفي رواية " **فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة** "[١٣٥].

وقال صلى الله عليه وسلم: ((**ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس من وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**))[١٣٦]، ولم يقل صلى الله عليه وسلم فمن صححهم بيده ولم يهدمهم، ومن صححهم بلسانه ولم يجرحهم، وإنما قال فمن جاهدهم والجهاد كما يكون فيه من التصحيح والتتويب يكون فيه من الهدم والقتل فليتأمل المتأملون.

والأحاديث في ذلك كثيرة، وأما ما ورد عن الصحابة في ذلك، قصة عمر مع صبيغ والتي مر ذكرها، فماذا فعل عمر الفاروق لقد جمع له بين عقوبات متعددة من الضرب والسجن والهجر، فأين نصحح ولا نجرح، ونبني ولا نهدم؟. وأين هي في فعل الصحابة والتابعين بالخوارج والقدرية، أين هي وابن عمر يقول في القدرية: "إذا لقيت هؤلاء فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني "[١٣٧].

وأين هي في مواقف التابعين وأئمة المسلمين مع أهل البدع؟ أين هي في موقف الإمام أحمد مع الكرابيسي والمحاسبي ويعقوب بن شيبة؟ مع ما لهم من الفضائل التي لا تكاد تجد معشارها في مبتدعة اليوم، وكان فيهم من العلم والورع والزهد، بل الدفاع عن السنة، والرد على بعض المخالفين، فأين هي؟.

---

[١٣٤] صحيح البخاري رقم ٦٨٨٠.

[١٣٥] صحيح البخاري رقم ٣٤٣٥

[١٣٦] صحيح مسلم رقم ٥٠.

[١٣٧] صحيح مسلم حديث رقم ٨.

إنما هي وحي الشيطان لأوليائه، الذين لا يجدون دليلا عليها إلا قولهم: "ينكرون علينا هذه القاعدة فأصبحت المنقبة مثلبة! فماذا نفعل؟ هل نصحح فقط؟[١٣٨] هل نهدم فقط؟، فخبرونا ما هي القاعدة؟".

وجواب أهل السنة: نصحح ونجرح، ونبني ونهدم، فنصحح ما يستحق التصحيح ونهدم ما يستحق الهدم، قال الله عز وجل: "﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف: ٢٨، فصحح الله عز وجل صحيح قولهم: {**وجدنا عليها أباءنا**}، وهدم باطلهم {**قل إن الله لا يأمر بالفحشاء**}.

قال العلامة زيد المدخلي – حفظه الله –: هذه القاعدة ليس من قواعد العلماء الربانين الذين يعتد بعلمهم، وإنما قواعد العلماء العارفين بشرع الله المطهر سابقا ولاحقا التصحيح لما يستحق التصحيح والتعديل لمن هو أهل للتعديل، والتجريح لمن يستحق التجريح على ضوء القواعد المتعلقة بهذا الموضوع الخطير، وعلى هذا مشى أهل السنة والجماعة السلف الصالح وأتباعهم إلى يوم الدين وما كتب الجرح والتعديل عن الأذهان ببعيد"[١٣٩].

وهذه القاعدة الفاسدة يردها إجماع أهل العلم على وجب التحذير من أهل البدع وجرحهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم **واجب باتفاق المسلمين**... إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية **باتفاق المسلمين**"[١٤٠].

---

١٣٨ سبحان الله!، وهل في هذه القاعدة غير التصحيح؟ يقولون نصحح ولا نجرح ثم يتعجبون من الإنكار ويقولوا فهل نصحح فقط؟ وماذا فعلتم غير التصحيح فقط؟! فانتبه – رحمك الله – إلى هذا المكر وهذه الحيل.

١٣٩ شريط مسجل بعنوان كلمة الشيخ زيد المدخلي في عدنان عرعور.

١٤٠ مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٣١).

قال النووي – رحمه الله –: "اعلم أن جرح الرواة جائز، **بـــل واجـــب بالاتفـــاق؛** للضرورة الداعية لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ولرسوله وللمسلمين"[١٤١].

وقد أبطلها أهل العلم المعاصرون كما مر كلام العلامة زيد المدخلي –حفظه الله–، وقال العلامة الشيخ ابن باز – رحمه الله –: "إن النقد من أهل العلم وتجريح مـــا يجـــب جرحه من باب النصح للأمة، والتحذير من بدعته أمر متعيين كما فعل علماء الإســـلام سابقا ولاحقا"[١٤٢].

سئل العلامة ابن عثيمين – رحمه الله – عن هذه القاعدة فقال: "هذا غلط بل نجـــرح من عاند الحق"[١٤٣].

سأل بعض الشباب من أوربا العلامة الفوزان – حفظه الله – عن هذه القاعدة فقال: "ما لها أصل، القاعدة هذه ما لها أصل، أهل الباطل لازم تجريحهم"[١٤٤].

قال العلامة الشيخ ربيع المدخلي – حفظه الله –: "فانظر إلى نقد السلف من الصحابة إلى أئمة الجرح والتعديل، هل تجد فيهم من حارب من ينتقد أهل الباطل؟! هل تجد فيهم من يصف الناقدين للباطل من أهل الحق والسنة بأقبح الصفات التي هم برآء كالهدمين، والمفسدين، والغلاة، والحدادية، وأعداء السلفية وخصومها"[١٤٥].

فاحذر رحمك الله من هذه القواعد المحدثة وإن زخرفها أصحابها، والله يوفقني وإياك.

---

١٤١ شرح مسلم (١ / ١٠٧).

١٤٢ الرسائل المتبادلة ص: ٢٩٧.

١٤٣ شريط مسجل والنقل من مجموع الشيخ ربيع (١١ / ١١٤).

١٤٤ شريط مسجل بعنوان رد العلامة الفوزان على عدنان عرعور ومعتقداته.

١٤٥ مجموع الشيخ ربيع (١٣ / ٣٧٤).

بطلان قاعدة
خذ الحق ودع الباطل

وفي الحديث بطلان قاعدة "خذ الحق ودع الباطل"، وهي الأصل الذي وضعه أهل الأهواء لتمرير باطلهم وألا تسقط رموزهم.

معنى القاعدة:

معنى هذه القاعدة أنك لا تترك أحدا، ولا تهمل كلاما، وإن كان مختلطا!!، وإنما عليك أن تأخذ الحق الذي جاء به المخالف وترد مخالفته، والحق أنها كلمة حق لكن يراد بها باطل، وهذا الباطل هو: الحفاظ على كل مبتدع، فلا تخمد فتنة، ولا تموت بدعة.

بطلان ذلك من الحديث:

لقد دل الحديث على بطلان هذا التقعيد، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسكت عن الخطيب وإنما أسكته ورد عليه باطله وطرده، ولو كان الإطلاق المراد من هذه الكلمة صحيحا لسكت النبي عن الخطيب، أو لبينه لمن كان يسمع حتى لا يتركه جملة!.

بيان ذلك وتقريره:

إن الباطل لو غلب على الحق، أو طفح الشر على الخير فالواجب أن يترك بالكلية، فرب العالمين أخبر عن الخمر أنها مشتملة على خير وشر، وإثم ونفع، غير أن إثمها غلب على نفعها، فما قال رب العالمين انتفعوا بما فيها من منافع واحذروا ما فيها من إثم، بل قال في الخمر: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ المائدة: ٩٠، فأمر بالاجتناب الذي هو من أعظم الدلالة على التحريم، ثم رتب الفلاح عليه؛ لأن اجتناب إثمها -مع عظمه، واختلاطه- لا يتم إلا بترك خيرها.

كذلك اجتناب الباطل الذي مع أهل البدع لا يتم إلا بترك ما معهم من حق، ولا ضير في ذلك؛ فإنه ما من فائدة عند أهل البدع إلا وعند أهل السنة خير منها، وما من حق معهم إلا وعن أهل السنة أخذوه.

قال العلامة السعدي – رحمه الله –: "ولم ينفرد أحد من أهل البدع بقول لم يقل به أهل السنة إلا كان خطأ قطعا، وقد يكون الحق مع طائفة من أهل البدع مختلطا بباطل، وطائفة من أهل البدع تقابلها كذلك، والحق الذي لا باطل فيه مع أهل السنة والجماعة، وهذا معروف بالتتبع في كثير من العقائد والأصول "[١٤٦].

ثم إن إطلاق هذه الكلمة في حق كل أحد أمر غير مقبول، من لا يستطع أن يميز الحق من الباطل أنى له أخذ الحق مع تحقق ترك الباطل؟! هذا من أبطل الباطل.

توضيحه: إن طالب العلم إنما يطلب العلم حتى يميز بين الحق والباطل، فيعرف الحق ويعمله، ويميز الباطل فيتركه، فكان طلب العلم وسيلة لغاية -من هذا الوجه- فكيف تصبح الغاية وسيلة والوسيلة غاية؟!، هذا قلب للأمور وانتكاسة في العقول، فاللهم احفظنا وأنت خير مسئول.

وقد مر ذكر الأحاديث التي تفيد اجتناب أهل البدع كليا كقوله صلى الله عليه وسلم: "**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سم الله فاحذروهم**"[١٤٧]، ولم يقل صلى الله عليه وسلم فخذوا ما معهم من حق واتركوا باطلهم، وإنما أمر أمرا جازما باجتنابهم والحذر منهم كذلك قوله:" **فإياكم وإياهم**".

ولقد دلت آثار السلف على أنه لا يأخذ من أهل البدع شيء فقال غير واحد من السلف من أشهرهم ابن سيرين: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[١٤٨].

---

[١٤٦] طريق الوصول إلى العلم المأمول ص ٢٢٠.

[١٤٧] سبق تخريجه.

[١٤٨] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (١ / ١٤).

قال الحسن وابن سيرين –رحمهما الله–: "لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم"[١٤٩].

قال ابن المبارك –رحمه الله– بعد أن ذكر حديث "الأصاغر" فقال: "الأصاغر من أهل البدع "[١٥٠].

قال مالك –رحمه الله-: "لا تحمل العلم عن أهل البدع كلهم"[١٥١].

قال أبو عثمان الصابوني –رحمه الله– في كتابه عقيدة السلف أصحاب الحديث: "ويتجانبون أهل البدع والضلالات، ويعادون أصحاب الأهواء والجهالات، ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم ولا يجالسونهم، ولا يجادلونهم في الدين ولا يناظرونهم، ويرون صون آذانهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مرت بالآذان وقرت في القلوب ضَرَّت وجَرَّت إليها من الوساوس والخطرات الفاسدة ما جرت"[١٥٢].

وغير ذلك من الآثار التي لا تكاد تحصى.

فإن قيل: إن أبا هريرة أخذ الحق الذي جاء به الشيطان!، فمهما كان الرجل من أهل البدعة فلن يكون أضر من الشيطان!.

فنقول: سبحانك هذا بهتان عظيم! وافتراء جسيم؛ فإن أبا هريرة ما علم أنه شيطان أصلا إلا بإخبار الرسول له، ثم إنه إنما أخذ الحق الذي أقر الرسول صلى الله عليه وسلم أنه حق، وإلا فلولا شهادة رسول الله أنه حق ما أخذه، فكل من قال قولا إنما يعرض تمحيصا وتدقيقا بعرضه على الشرع الأغر، فإن خالفه ضربنا بها عرض الحائط ولا كرامة، وإن وافقه عمل به، لأنه من دين الله رب العالمين، لا لأنه من عند فلان أو علان، وهذا

---

[١٤٩] الإبانة لابن بطة رقم (٣٩٥، ٤٥٨).
[١٥٠] جامع بيان العلم وفضله (١ / ١٥٧).
[١٥١] تاريخ دمشق (١٣ / ٨٢).
[١٥٢] عقيدة السلف ص: ١١٤.

الذي نقول؛ فإن طالب العلم بحاجة إلى من يميز له الحق من الباطل، فإن شهد لـه عـالم جليل وأثبت له بالدليل أن كذا حق ما وسعه إلا القبول.

قال العلامة الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله-: "الكتب التي فيها انحراف في العقيدة، أو في المنهج لا تجوز قراءتها إلا من إنسان مطلع يعرف الصواب والخطأ.

أما طالب علمٍ ابتدأ العلم في أول مرحلة لا يميز بين الصواب والخطأ، فإنه لا يجوز له أن يقرأ هذه الكتب، لئلا يضل، أما الرجل العالم المطلع يريد أن يقرأ هذه الكتب، ليتبين له الخطأ من الصواب فيبين الخطأ، فهذا لابد منه؛ إذ لا يمكن معرفة الخطـأ إلا بقراءته والاطلاع عليه، وأما من لا يعرف فلا، بل يتجنب ذلك "[١٥٣].

فإن قيل: إن قولك هو قول المتكبرين كما أخبر خاتم النبين: "**الكبر بطر الحق وغمط الناس**"[١٥٤]، فرد الحق صفة من صفات أهل الكبر.

قلت: بل قولكم هذا من أقوال أهل المكر!، فإنا نقول بأن الحق يقبل من كل من جاء به، والباطل يرد على كل من جاء به، ولكن ثبّت العرش ثم انقش، فأولا لابد من إثبات أنه حق حتى نقبله وكيف لصغار طلبة العلم الجزم بأن هذا حق من عند أنفسهم، وخذ إليك هذا المثال، والأمثال لا يعقلها إلا العالمون: إن الخبر الصادق يقبل من أي أحد كان، والكذب يرد على كل أحد مهما كان، ولكن إن جاءك الكذاب بخبر فهل ستصدقه لمجرد إخباره، ومن ثم تعتمد قوله وتعمل على أساسه؟ أم أنك ستتوقف فيه حتى يأتيك من صادق؟.

فإن قلت: لا أقبله حتى يأتيني من صادق.

فأسألك: هل هذا كبر؟ و لم؟.

[١٥٣] انظر وصايا وتوجيهات لطلاب العلم ص ١٣١.

[١٥٤] أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٦).

فإن قلت: ليس كبرا؛ لأني لا أعلم هل هو صادق في هذا الخبر أم كاذب فلابد أولا أن يأتيني من محل ثقة.

أقول لك: كذلك طالب العلم الصغير لا يمكنه أن يعرف هذا حق أم باطل إلا من محل ثقة، وأهل البدع ليسوا محل ثقة ليأخذ عنهم!، فنحن لا نرد الحق، وإنما الحفاظ على رأس المال أولى من الربح غير المضمون! "فمثل أهل البدع مثل العقارب يدفنون رؤوسهم وأبدانهم في التراب ويخرجون أذنابهم فإن تمكنوا لدغوا كذلك أهل البدع يخفون باطلهم فإن تمكنوا لدغوا"[١٥٥] كمثل هذا الخبيث! الذي يتكلم عن وصف الجنة حتى إذا جاء إلى الحوض فقال: حتى إذا شربوا من يد النبي شربة فهذا أعظم نعيم أهل الجنة.

قد تبادر بالإنكار وما في هذا حتى تصفه بالخبيث؟! فأقول: لمثل إنكارك كان ما أقول؛ فإن هذا المعتزلي أراد نفي رؤية الله عز وجل بإثبات أن الشرب من يد النبي أعظم نعيم أهل الجنة، بينما عقيدة أهل السنة أن أعظم نعيم أهل الجنة رؤية الله عز وجل، "وفيه أيضا نفي الحوض؛ لأنه جعل الشرب في الجنة، وليس الأمر كذلك، بل هو في العرصات وهو مما ينكره المعتزلة، فتأمل بدعتان كبيرتان في كلمة واحدة، وما خفي كان أعظم"[١٥٦] فلا أظنك تجادل بعد!، فإن لم تقنع فآخر ما أقول لك: إذا كان عندك منبع صافي يخرج منه الماء عذبا لا يكدره مكدر، ولا يعكره معكر، وآخر ملوثا، قد ولغ فيه من ولغ، وبال فيه من بال، فهل تترك الماء الصافي ثم تقبل على الملوَّث المكدَّر متجرعا؟!! نعوذ بالله.

إن من لم يدرك هذا الأمر إما أن يرمي أهل السنة بالعصبية والجمود والهوى إذ لا يقبلون إلا من شيوخهم شيوخ أهل السنة، وإما أن يأخذ من كل أحد دون تميز فهو كحاطب ليل لربما أخذ الحية حسبها عودا فتلدغه!.

---

١٥٥ من قول البربهاري بتصرف يسير وانظر: طبقات الحنابلة (٢/١٨).

١٥٦ من إفادات أخي أبي سفيان عمرو سادات أثناء عرض الجزء عليه، وقد قام بمراجعته لغويا، فجزاه الله خيرا.

بطلان قاعدة حمل المجمل على المفصل في كلام العلماء

وفي الحديث بطلان قاعدة حمل المجمل على المفصل في غير كلام المعصوم، وهي قاعدة من قواعدهم التي قعدوها أيضا لتمرير باطلهم، وعدم محاكمتهم بكلامهم[١٥٧].

معنى القاعدة:

أنك لا تحكم على أحد من المخالفين بإطلاقاته ومجمله التي تشتمل على الباطل والضلال، بل لابد أن تحمل هذا المجمل -بزعمهم- على المفصل من كلامه، أو ما عرف من حاله!، على أنك لو أردت التفتيش عن حقيقة قولهم لا تجدهم يحسنون التفريق بين المجمل وبين الصريح، فكل خطأ عندهم مجمل ولو كان من أصرح ما يكون!.

بطلان ذلك من الحديث:

لقد دل الحديث على بطلان هذه القاعدة، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحمل مجمل الخطيب ((ومن يعصهما)) على مفصله وهو ما عرف من حاله أنه مؤمن، أو مفصله في كلامه ((من يطع الله ورسوله))، "ولم يستفصل النبي صلى الله عليه وسلم عن كلام له في غير هذا الموضع ولم يقل للصحابة هل سمعتموه يقول غير هذا وإنما رد هذا المجمل، وأنكره، واشتد نكيره في ذلك صلى الله عليه وسلم.

بيان ذلك وتقريره:

إن أهل الباطل من القطبيين الحركيين إنما وضعوا لأنفسهم هذه القاعدة الخبيثة ليمرروا باطلهم؛ فأي وسيلة أو فكرة أو مقولة يراد لها أن تروج بين الناس، فلابد من عرضها

---

١٥٧ ومن فضل الله على عبده أن تكلمت عن هذه المسألة بتفصيل دقيق في جزء "الإجمال مورد الضلال والإضلال" يسر الله خروجه.

بثوب مجمل؛ ليقف منها الجميع –المخالف والموافق– موقف الحياد على أقل تقدير[١٥٨]، فإذا ما أخذهم أهل السنة بما اشتمل عليه مجملهم من باطل قالوا إنما أردنا كذا فهي عندهم نافقاء اليربوع[١٥٩]!، فإن لأهل البدع أسلحة عديدة وأبوابا كثيرة يستعملونها لإضلال الناس وإبعادهم عن المنهج الحق، ومن تلك الطرق التي يستعملونها التكلم بالعبارات المشتبهة المجملة لخداع الجهال وخبط أذهانهم فلا يتنبهون لهذه الإطلاقات والإجمالات لقصر نظرهم وقلة إدراكهم للحقائق ولذلك حرم الله رب العالمين على المؤمنين التكلم بالكلام المجمل الذي يحتمل حقا وباطلا فقال عز جل: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ البقرة: ١٠٤].

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن السعدي –رحمه الله– تحت هذه الآية: "ففيه النهي عن الجائز، إذا كان وسيلة إلى محرم، وفيه الأدب، واستعمال الألفاظ، التي لا تحتمل إلا الحسن، وعدم الفحش، وترك الألفاظ القبيحة، أو التي فيها نوع تشويش أو احتمال لأمر غير لائق، فأمرهم بلفظة لا تحتمل إلا الحسن فقال: {وَقُولُوا انْظُرْنَا} فإنها كافية يحصل بها المقصود من غير محذور".

وذم السلف رضوان الله عليهم الإجمال كما قال الإمام أحمد –رحمه الله– في خطبة كتابه في الرد على الجهمية والزنادقة: "الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة

---

١٥٨ انظر: القطبية هي الفتنة ص (٣٣).

١٥٩ اليربوع حيوان معروف يتخذ بيتا له بابان باب يسمى القاصعاء – وهو موضع الدخول–، وآخر يسمى النافقاء –ويجعله مرققا– فإذا طلب من القاصعاء ضرب النافقاء برأسه وخرج، وكذلك أهل البدع.

الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، **يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين**".

قال شيخ الإسلام –رحمه الله-: "ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مراده بها بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي، فإن كثيرا من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعان مشتبهة حتى تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها، ولو سئل كل منهما عن معنى ما قاله لم يتصوره فضلا عن أن يعرف دليله ولو عرف دليله لم يلزم أن من خالفه يكون مخطئا بل يكون قوله نوع من الصواب وقد يكون هذا مصيبا من وجه وهذا مصيبا من وجه وقد يكون الصواب في قول ثالث"[١٦٠].

وقال –رحمه الله-: "لم يجز إطلاق هذه العبارة إذا عنى بها المتكلم معنى صحيحا، وهو يعلم أن المستمع يفهم منها معنى فاسدا، لم يكن له أن يطلقها لما فيه من التلبيس، إذ المقصود من الكلام البيان دون التلبيس"[١٦١].

وقال –رحمه الله-: "فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ "الجوهر" و "العرض" و "الجسم" وغير ذلك، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات"[١٦٢].

وقال أيضا –رحمه الله-: "فليس لأحد أن يبتدع اسما مجملا يحتمل معاني مختلفة لم ينطق به الشرع ويعلق به دين المسلمين ولو كان قد نطق باللغة العربية فكيف إذا أحدث اللفظ معنى آخر"[١٦٣].

---

[١٦٠] مجموع الفتاوى (١٢/١١٤).

[١٦١] الرد على البكري (٢/٦١٥).

[١٦٢] مجموع الفتاوى (٣/٣٠٧).

[١٦٣] مجموع الفتاوى (١٧/٣١٨).

وقال -رحمه الله-: "فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل. ويراعون أيضا الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه. ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلا بباطل"[١٦٤].

قال ابن القيم -رحمه الله-: " إن هؤلاء المعارضين للكتاب و السنة بعقلياتهم، التي هي في الحقيقة جهليات، إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة محتملة، تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى، والإجمال في اللفظ يوجب تناولها بحق وباطل، فبما فيها من الحق يَقْبَلُ -مَن لم يُحِطْ بها علما- ما فيها من الباطل، لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع كلها، فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لَمَا قبلت، ولبادر كل أحد إلى ردها وإنكارها، ولو كانت حقًّا محضًا لم تكن بدعة، وكانت موافقة للسنة، ولكنها تشتمل على حق وباطل، ويلتبس فيها الحق بالباطل، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ٤٢.

فنهى عن لبس الحق بالباطل وكتمانه، ولبسه به خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر، ومنه التلبيس، وهو التدليس والغش، الذي يكون باطنه خلاف ظاهره، فكذلك الحق إذا لبس بالباطل يكون فاعله قد أظهر الباطل في صورة الحق، وتكلم بلفظ له معنيان: معنى صحيح، ومعنى باطل، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح، ومراده الباطل، هذا من الإجمال في اللفظ.

وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان، هو حق من أحدهما، وباطل من الآخر، فيوهم إرادة الوجه الصحيح، ويكون مراده الباطل، فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة، والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهانا مخبطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك

[١٦٤] درء تعارض العقل والنقل (١/١٤٥).

هوى وتعصب؟ فسل مثبت القلوب أن يثبت قلبك على دينه، وأن لا يوقعك في هذه الظلمات"[١٦٥].

وقال –رحمه الله– في نونيته:

وعليك بالتفصيل والتبين فالـــ إجمال والإطلاق دون بيان

قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـــ أذهان والآراء كل زمان

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [البقرة: ١٠٤]، وفي هذه الآية دلالة أيضا على عدم حمل المجمل على المفصل في غير كلام المعصوم، إذ لم يأخذهم الله بما علم من حالهم ولا ما علم من قصدهم الحسن!، ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقال صلى الله عليه وسلم للصحابي الذي قال: ((ما شاء الله وشئت))، فرد عليه صلى الله عليه وسلم إطلاقه هذا لما اشتمل من باطل التسوية بين الله عز وجل ورسوله، مع ما يعلم صلى الله عليه وسلم من حال هذا الصحابي، وما يعلم من حسن قصده فقال: **((أجعلتني لله ندا، قل: ما شاء الله وحده))**[١٦٦].

قال الفاروق عمر بن الخطاب –رضوان الله عليه–: "إن أناسا كانوا يُؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه على سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا لم نأمنه و لم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة"[١٦٧].

[١٦٥] الصواعق المرسلة (٣/٩٢٥).

[١٦٦] أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم (٧٨٣)، وصححه العلامة الشيخ الألباني –رحمه الله–.

[١٦٧] صحيح البخاري رقم: (٢٤٤٧).

ونقل البقاعي –رحمه الله في "تنبيه الغبي على كفر ابن عربي"[١٦٨] قول العراقي والذهبي –رحمة الله عليهما- أنه لا يؤول غير كلام المعصوم ثم نقل العراقي الإجماع على ذلك.

قلت: وهو كذلك فقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤول غير كلام المعصوم، قال الإمام الشوكاني -رحمه الله-: "أجمع المسلمون أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم"[١٦٩].

وذلك لما قال شيخ الإسلام –رحمه الله-: "فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمترلتهم في نقل الشريعة، ومن المعلوم: أن أحدهم يقول: حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة؛ بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده.

فهذا أيضا من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم، ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة، كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم؛ فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة، ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا وأحدهما ناسخ والآخر منسوخ، وأما غير النبي صلى الله عليه وسلم فليس بمعصوم، فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين، وأمرين متناقضين ولم يشعر بالتناقض"[١٧٠].

وعليه "فمسألة المجمل والمفصل لا تبحث بهذا الاصطلاح إلا في كلام الله تعالى وكلام رسوله، وبحث هذه المسألة في كلام العلماء يسمى إطلاقات العلماء، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الإطلاق المغلوط الذي يوضحه ويبينه كلام القائل نفسه، ويعامل كالآتي:

---

١٦٨ تنبيه الغبي ص (١٣٦) بواسطة أضواء إسلامية للشيخ ربيع بن هادي المدخلي –حفظه الله-.

١٦٩ الصوارم الحداد ص (٣١).

١٧٠ مجموع الفتاوى (١٦٨/٤).

١- تخطئة هذا الإطلاق بحسبه بدعةً أو غلطًا، وإما أن يكون فعله عمدا فيدعى إلى التوبة والتراجع عنه، فإن أصر حكم عليه بما يستحق.

٢- عدم الحكم على هذ المُطلق الغالط حكما عينيا بأنه مبتدع إلا إذا كان مبتدعا أصلا أو صاحب هوى، وأما طالب العلم السلفي المعروف بسلفيته، ومنهجه إذا وقع منه شيء من ذلك؛ فإن التخطئة في إطلاقه، ونجعل صوابه المبين هو الغالب مع نصيحته، وتذكيره وبيان الحق له، إلا إذا ظهرت معاندة، وانكشف إصراره فلا يجوز اتخاذ هذه المسألة "إطلاقات العلماء" ذريعة لتمشية كلام المشهورين"[١٧١].

قال العلامة الشيخ النجمي –رحمه الله– في "تنبيه الغبي في الرد على مخالفات أبي الحسن المأربي": "إنَّ هناك اختلافًا بين المسألتين حمل المجمل على المفصل لا يجوز إلاَّ في كلام المعصوم صلى الله عليه و سلم، أمَّا إذا أشكل كلام بعض أهل العلم، وكان له كلامٌ في موضعين أو أكثر، فإنَّه يجب أن يجمع بعضه إلى بعض، فإن تبين الإشكال أخذ به سواءً كان للقائل أو عليه، وسواء صدَّق بعضه بعضا أو تناقض، فإن صدَّق بعضه بعضا دفعت الشبهة عن القائل، وإن تناقض حكمنا عليه بالتناقض فهذه مسألةٌ، وتلك مسألة، وغالبًا يحصل في الكلام الذي يكون فيه احتمال، فقد يجذبه الخصم المبتدع إليه، ويزعم أنَّ هذا القائل يوافق المبتدع في بدعته كما فعلت الصوفية أصحاب وحدة الوجود في حق أبي إسماعيل الهروي".

وبهذا تبين لك –بارك الله فيك– أن كل إطلاق اشتمل على باطل رُد، فلا عبرة بقائله، ولا بمقصده كما قال الفاروق عمر رضوان الله عليه، والحمد لله رب العالمين.

---

[١٧١] بتصرف من بداية الانحراف ونهايته ص (٣٣٥).

الخاتمة

وبعد!: فإن الفلاح كل الفلاح، والسعادة كل السعادة في التزام منهاج النبوة، والعكس بالعكس، قال الله عز وجل: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥].

قال العلامة السعدي –رحمه الله– تحت هذه الآية: "ومن يخالف الرسول صلى الله عليه وسلم ويعانده فيما جاء به {مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى} بالدلائل القرآنية والبراهين النبوية، {وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ} وسبيلهم هو طريقهم في عقائدهم وأعمالهم {نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى} أي: نتركه وما اختاره لنفسه، ونخذله فلا نوفقه للخير، لكونه رأى الحق وعلمه وتركه، فجزاؤه من الله عدلا أن يبقيه في ضلاله حائرا ويزداد ضلالا إلى ضلاله".

قال ابن مسعود –رضي الله عنه–: "اتبعوا ولا تبتدعوا، فقد كفيتم"[١٧٢].

وقال: "إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر"[١٧٣].

قال عبد الله بن عباس –رضي الله عنهما–: "عليك بالاستقامة، اتبع ولا تبتدع، اتبع الأثر الأول، ولا تبتدع"[١٧٤].

قال محمد بن سيرين –رحمه الله–: "كانوا يقولون: إذا كان الرجل على الأثر فهو على الطريق"[١٧٥].

قال سفيان الثوري –رحمه الله–: "ينبغي للرجل ألا يحك رأسه إلا بأثر"[١٧٦].

---

١٧٢ أخرجه الدارمي (٢٠٥).

١٧٣ سرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/٨٦).

١٧٤ الإبانة لابن بطة، (١٥٧).

١٧٥ شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٥٣).

١٧٦ الجامع للخطيب، (١٧٤).

قال الأوزاعي –رحمه الله-: "اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا ، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم"(١٧٧).

وقال –رحمه الله- أيضا: "عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك القول، فإن الأمر ينجلي حين ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم"(١٧٨).

فالزم الأثر لا تفارقه ولا ترغب عنه "فعلامة من أراد الله به خيرا سلوك هذا الطريق، كتاب الله، وسنن رسول الله، وسنن أصحابه، ومن اتبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد"(١٧٩)، فأهل السنة إنما "يقتدون بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الذين هم كالنجوم، بأيهم اقتدوا اهتدوا، ويقتدون بالسلف الصالحين من أئمة الدين وعلماء المسلمين، ويتمسكون بما كانوا به متمسكين من الدين المتين والحق المبين"(١٨٠)، فإن "من أعظم مقولٍ، وأوضح معقولٍ: كتاب الله الحق المبين، وقول رسول الله وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها، والمقام عليه إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع، والاستماع إليها مما أحدثها المضلون.

فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة، ودلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة التي عملت عليها الصحابة والتابعون، ومن بعدهم: من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين، واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله رب العالمين"(١٨١).

"فهلم الآن إلى تدين المتبعين، وسيرة المتمسكين، وسبيل المتقدمين، بكتاب الله وسنته، والمنادين بشرعه وحكمته، الذين قالوا: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ

---

١٧٧ شرح أصول الاعتقاد (١٤٧/١).

١٧٨ سير أعلام النبلاء (١٢٠/٧).

١٧٩ الشريعة للآجري (٣٠١/١).

١٨٠ عقيدة السلف للصابوني ص(٨٢).

١٨١ شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٧٦/١).

﴿فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣]، وتنكبوا سبيل المكذبين، فاتخذوا كتاب الله إماما، وآياته فرقانا، ونصبوا الحق بين أعينهم عيانا، وسنن رسول الله جنة وسلاحا، واتخذوا طرقها منهاجا، وجعلوها برهانا، فلقوا الحكمة، ووقوا من شر الهوى والبدعة؛ لامتثالهم أمر الله في اتباع الرسول، وتركهم الجدال بالباطل؛ ليدحضوا به الحق"[١٨٢].

واحذر فإن الأمر كما قال الفاروق عمر رضوان الله عليه: "لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة، فقد بينت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر"[١٨٣].

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيه صاحب أعظم المقامات.

وكتب

أبو زياد النوبي

محمد بن محمود آل يعقوب

أصلحه الله

عصر السبت ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٤ هـ

الموافق ٢٠١٣/٤/١٣ من التاريخ الصليبي

البريد: Abozyad2210@gmail.com

هاتف: ٠٠٢٠١١٥٨٥٠٨٤٢٨

١٨٢ شرح أصول الاعتقاد (٨٣/١).

١٨٣ انظر شرح السنة للبربهاري ص (٢٢)، والحجة في بيان المحجة (٤٦٠).

المحتويات